الانتقال السوري، 1970-2005:
من مركزية الدولة إلى اقتصاد السوق

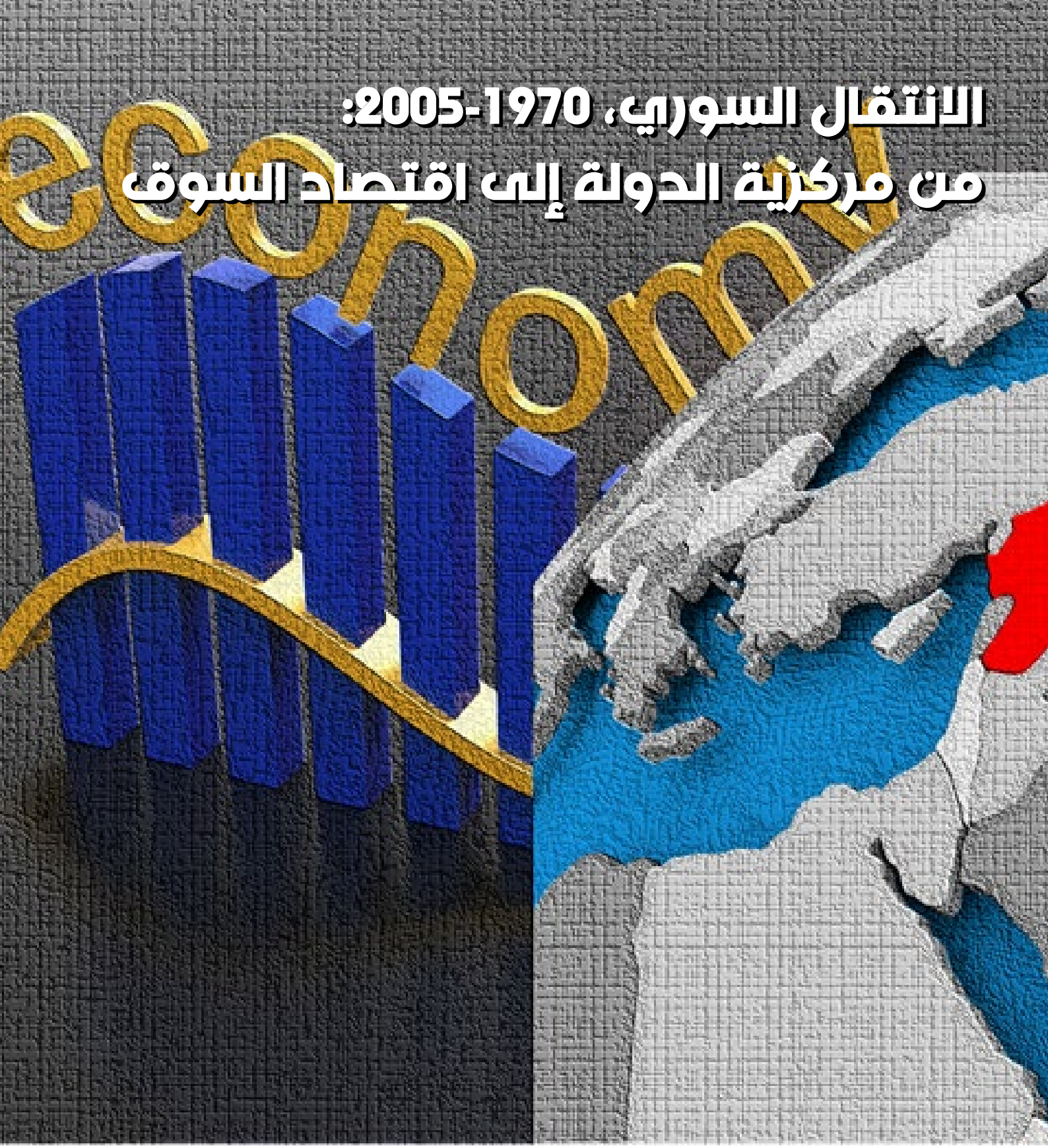

ترجمـــات ميسلـــون | فبراير / شباط 2021

أنجيلا جويا

ميسلون
للثقافة والترجمة والنشر
Maysaloon for Culture, Translation and Publishing

ميسلون للثقافة والترجمة والنشر

مؤسسة ثقافية وبحثية مستقلة، غير ربحية، تُعنى بإنتاج ونشر الدراسات والبحوث والكتب التي تتناول القضايا السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، وتولي اهتمامًا رئيسًا بالترجمة بين اللغات الأوروبية، الإنكليزية والفرنسية والألمانية، واللغة العربية. وتهدف إلى الإسهام في التنمية الثقافية والتفكير النقدي والاعتناء الجاد بالبحث العلمي والابتكار، وإلى تعميم قيم الحوار والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وتسعى لتبادل الثقافة والمعرفة والخبرات، وإقامة شراكات وعلاقات تعاون وثيقة مع المؤسسات والمعاهد والمراكز الثقافية والعلمية، العربية والأوروبية. وتؤمن بأهمية تعليم وتدريب الشباب، والأخذ بيدهم، والارتقاء بهم ومعهم في سلّم الإبداع والإنتاج، وتعمل لتكون خططها التدريبية متوافقة مع المعايير العالمية، بالتعاون مع مجموعة من الخبراء العرب والأوروبيين.

لمؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر مقران رئيسان في مدينتي باريس وإسطنبول، استنادًا إلى القوانين السارية في كل منهما؛ في فرنسا: جمعية مرخصة من قبل محافظة إيفيلين Yvelines / فيرساي Versailles، رقم الترخيص 1537، تاريخ 27 حزيران / يونيو 2020. وفي تركيا: أُسِّست في 17 تموز/ يوليو 2017، بسجل تجاري رقم (51014)، وحصلت على شهادة التسجيل من وزارة الثقافة والسياحة بتركيا تحت رقم (36020). ولها عضوية في المديرية العامة لحقوق التأليف والنشر، إضافةً إلى عضويتها في المديرية العامة للمكتبات والمنشورات التابعتين لوزارة الثقافة والسياحة التركية، ولها أيضًا عضوية في اتحاد الناشرين العرب ورابطة الناشرين الأتراك (TBYM).

ميسلون
للثقافة والترجمة والنشر
Maysaloon for Culture, Translation and Publishing

المحتويـــات

نبذة عامة..... 5

1. تصوُّر الانتقال..... 6

2. المسار التاريخي للتنمية الرأسمالية في سورية..... 7

2. 1. زوال البعث الراديكالي ومشروع حافظ الأسد في بناء الدولة: 1969-1977..... 7

2. 2. الاحتجاج الشعبي والطعن في سلطة الدولة: 1977-1982..... 11

2. 3. أزمة الاقتصاد المخطط: 1983-1985..... 12

2. 4 . اقتصاد السوق والتقشف التنافسي: 1985-1990..... 15

3. انتصار الرأسمالية العالمية ونهاية تخطيط الدولة: 1990-2000..... 16

3. 1. التنمية الاقتصادية النيوليبرالية ونظام بشار الأسد: 2000-2005..... 19

3. 2. العقبات أمام اقتصاد السوق الليبرالي الجديد..... 23

الخاتمة..... 25

المراجع..... 28

ترجمات
TRANSLATIONS

وحدة الترجمة مسؤولة عن أعمال الترجمة في مؤسسة ميسلون، من اللغات الأوروبية إلى العربية، وبالعكس؛ ترجمة ما تُصدره مؤسسة ميسلون باللغة العربية، وفقًا لاختيار إدارتها، إلى عددٍ من اللغات الأخرى، بهدف إيصال دراساتها إلى الناطقين باللغات الأخرى، وترجمة البحوث والدراسات والمقالات المهمة من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية بهدف تعريف المثقفين والباحثين والمهتمين في منطقة الشرق الأوسط ببعض ما ينشر عن المنطقة في مراكز البحوث العالمية.

الآراء الواردة في الدراسة تعبِّر عن كاتبها، ولا تعبِّر بالضرورة عن آراء ميسلون للثقافة والترجمة والنشر

© جميع الحقوق محفوظة لمعهد ميسلون للثقافة والترجمة والنشر

الكاتب/ة

أنجيلا جويا Angela Joya

دكتوراه في العلوم السياسية، 2013، جامعة يورك، تورنتو. ترجِّز في بحوثها على العولمة النيوليبرالية والطرق التي تشكل بها هذه الظاهرة العلاقات بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، ومؤسسات وممارسات الدولة وطبيعة الصراعات الاجتماعية.

المترجم/ة

فاتن شمس

مسؤولة وحدة الترجمة في مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر، تخرجت في كلية الآداب بجامعة دمشق/ قسم اللغة الإنكليزية في عام 2006، عملت سابقًا في مجال الإدارة التنفيذية، وفي حقل التحرير باللغتين العربية والإنكليزية، في عدد من الصحف والمجلات ووسائل الإعلام العربية والأجنبية، لها عدة كتب مترجمة، منها «كشف الغموض عن سورية»، تحرير فريد اتش لاوسن.

الإشارة المرجعية للدراسة:

يجوز استخدام هذه الدراسة لأغراض البحث والتدريس والتعلم بشرط الإشارة المرجعية إليها، كالآتي:

جويا، أنجيلا (2008). الانتقال السوري، 1970-2005: من مركزية الدولة إلى اقتصاد السوق. ترجمة فاتن شمس، مراجعة حازم نهار، ميسلون للثقافة والترجمة والنشر.

المصدر الأساسي: دراسة قُدِّمت في مؤتمر (الإصلاح الاقتصادي في سورية)، مركز الدراسات السورية، جامعة سانت أندروز، اسكتلندا، 10-12 أبريل 2008.

حقوق النشر

هذا المصنف منشور برخصة الإبداع المشاعي

نسب المصنف غير تجاري

نبذة عامة

تبحث هذه الدراسة تحول الاقتصاد السياسي في سورية من عام 1970 وحتى عام 2005. وأناقش فيها أن سورية قد شهدت مرحلتين مهمتين في التحول السياسي والاقتصادي، من بناء دولة واقتصاد مركزي في بداية السبعينيات إلى الشروع في مسار اقتصاد السوق في أوائل التسعينيات. ومع منطق التنافسية الذي يوجه اتجاه التنمية الاقتصادية، كانت التغييرات الاجتماعية الاقتصادية لمنتصف الثمانينيات وما بعدها قد توازت مع عملية مهمة لتشكيل الطبقة والدولة. وبعد مناقشة موجزة حول المرحلة الانتقالية الحالية في سورية، تحاول الأقسام اللاحقة من الدراسة أن تقدم دراسة نقدية للإستراتيجيات المختلفة للتنمية الاقتصادية. إذ يتناول القسم الثاني عملية مركزة الدولة والاقتصاد التي حدثت في السبعينيات والثمانينيات، ويسلط الضوء على تناقضات تلك الفترة. ويعمل القسم الثالث على تقويم تأثير التحرر الاقتصادي من خلال دراسة التنافسية في السياسات الاقتصادية لفترة التسعينيات، وأوائل الألفية الثالثة. وأما القسم الأخير فيبحث في المأزق السياسي والاقتصادي الذي كانت سورية تواجهه. وفي الختام، أناقش بأن المسار الحالي لاقتصاد السوق كإستراتيجية لتراكم رأس المال لم يحل المشكلات الاجتماعية-الاقتصادية التي واجهتها سورية في العقدين الأخيرين. وستستمر هذه الإستراتيجية بمواجهة نضال من جانب المجموعات المهمشة مثل فصائل حزب البعث، الفلاحين المعدمين، العمال وصغار المنتجين مع انخراط سورية أكثر في الاقتصاد الإقليمي والعالمي.

بعد انهيار الكتلة الشرقية في أوائل التسعينيات، واجهت سورية نظامًا عالميًا جديدًا. وقد أثر هذا النظام العالمي الجديد على التنمية السورية، حتى أن الدولة والمجتمع السوري قد شهدا تحولًا مهمًا في اتجاه اقتصاد السوق الرأسمالي. ولكن في الآونة الأخيرة، تورطت سورية في الحرب العالمية التي تشنها الولايات المتحدة على الإرهاب (قانون الكونغرس الأميركي بمحاسبة سورية، 2003)[1]، وتعرضت لعقوبات من الولايات المتحدة الأميركية والأمم المتحدة بسبب مزاعم اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق، رفيق الحريري، وصلة قوات الأمن السورية بذلك[2]. وبالتالي، كانت الآراء السائدة تصوُّر سورية على أنها اقتصاد مغلق ينطوي على تدخل كبير للدولة في الاقتصاد وقيود على القطاع الخاص، وهي العوامل التي جعلت من سورية تظهر وكأنها ذات اقتصاد متلكئ في عيون ذوي الاتجاه الليبرالي في الاقتصاد.

ومع ذلك، فقد أبقت المؤسسات المالية الدولية (IFIs) على علاقة وثيقة مع سورية، على الرغم من الانفصال السياسي بين الغرب وسورية. وبشكل يثير الاستغراب، أشاد تقرير وحدة الاستخبارات الاقتصادية للعام 2006 وتقرير صندوق النقد الدولي للعام 2005 بسورية لإصلاحاتها الاقتصادية البطيئة، ولكن المهمة، والتي وضعت البلاد على مسار اقتصاد السوق.

(1) كانت الولايات المتحدة الأميركية قد باشرت بمشروع غير مسبوق لإعادة تشكيل الشرق الأوسط. قبل غزو العراق، وحتى بعده، تم تحديد تغيير النظام كأداة لتحقيق هذا الهدف، وعلى الأقل في العام 2003، كان هذا الأمر واضحًا جدًا. وتم إعداد قانون محاسبة سورية في الكونغرس الأميركي (نيسان / أبريل 2003) كديباجة لتبرير تغيير النظام في سورية، مع أمل أن يسير غزو العراق (آذار / مارس 2003) بسلاسة وعندها تكون المرحلة الثانية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط هي سورية. ومن الواضح أن هناك رابط بين الحرب الأميركية على الإرهاب وتوسع الرأسمالية ولا سيّما في حالة الشرق الأوسط. وكما جاء على لسان الرئيس الأميركي الحالي، "إن ارتقاء الحرية هو نداء عصرنا؛ بل إنه نداء بلدنا". جورج دبليو بوش، 6 تشرين الثاني / نوفمبر 2003. انظر الباب البيليوغرافي أدناه. وكما يوضح هذا الاقتباس، فإن الولايات المتحدة قد تولت دورًا تاريخيًا كميسّر للمنظومة الرأسمالية من خلال توزيع المخاطر وإدماج مختلف المجتمعات في المنظومة. ويجري ضبط الدول المنفردة من جانب الدولة البوليسية الأميركية جنبًا إلى جنب مع المؤسسات المالية الدولية، حتى تقبل هذه الدول بالهرمية الرأسمالية وتقسيم العمل العالمي المتفاوت، وتساهم بفعالية في إعادة إنتاج المنظومة. لمزيد من النقاش حول أهمية قانون الكونغرس الأميركي لمحاسبة سورية (2003)، انظر ستيفن زونس Stephen Zunes، 2004 (السياسة الأميركية تجاه سورية وانتصار تيار المحافظين الجدد (2004)، سياسات الشرق الأوسط، 11 (1)، ربيع).

(2) على الرغم من أن الصراعات بين سورية ولبنان يمكن إرجاعها إلى انفصالهما التاريخي في عُقب انهيار الإمبراطورية العثمانية، لم يكن حتى منتصف السبعينيات أن أصبحت العلاقات السورية واللبنانية معقدة. وكان الرئيس اللبناني المسيحي قد طلب المساعدة السورية في العام 1976 للتعامل مع الحرب الأهلية وتدفق الفلسطينيين إلى لبنان. وبقيت القوات السورية في لبنان حتى العام 2005 عندما أجبرتها الولايات المتحدة وإسرائيل على الانسحاب. وهناك حاليًا أكثر من مليون عامل سوري في لبنان، والتي تعد حوالاتهم المالية مهمة بالنسبة للاقتصاد السوري. وكذلك هناك رابطة قوية بين الطبقات الحاكمة السورية والمصرفيين اللبنانيين. ولا يمكن فهم الصراع بين سورية ولبنان من دون دراسة دور إسرائيل في احتلال فلسطين وتدخلاتها وهجماتها العدوانية في لبنان. وقد زعم الباحثون أنه يمكن اعتبار سورية وإسرائيل كمتنافسين يتصارعان على النفوذ الإقليمي. وفي الوضع الراهن، ومع وجود الولايات المتحدة في العراق، ينظر لسورية باعتبارها مصدرًا لعدم الاستقرار في العراق، ولذلك فقد كانت الولايات المتحدة تضغط على بشار الأسد لضبط الحدود بين سورية والعراق. وثمة عدد من التفسيرات الممتازة لعلاقات سورية الخارجية الإقليمية (انظر فولكر بيرتيس Volker Perthes، 2004). وثمة باحث سوري آخر من الطراز الأول، وهو بسام حداد، وغالبًا ما تنشر مقالاته في موقع تقرير الشرق الأوسط. وقد أصدر حداد (2005) تعليقًا مهمًا وحاسمًا حول الوضع الراهن لسورية ولا سيّما في سياق الحرب الأميركية على الإرهاب في الشرق الأوسط، متوافر على الرابط: (http:www.merip.org/mer/mer236/haddad.html). لآراء من فريق بحثي أميركي يقوم بدراسات دورية حول سياسات الشرق الأوسط، انظر كلود صالحاني (Claude Salhani 2003) (سورية على مفترق طرق، سياسات الشرق الأوسط، 10 (3)، خريف 2003).

ومع غلبة العلاقات الدولية في الدراسات حول الشرق الأوسط، بما فيها الدراسات حول سورية، لطالما أُغفل نقاش الصراعات الداخلية حول الدولة والاقتصاد في سياق التحرر الاقتصادي الحالي. وينصب هدف هذه الدراسة على تسليط الضوء على الاقتصاد السياسي المحلي لسورية لكشف هذه الصراعات، ولمناقشة تفصيلية للسياسات التي أدت إلى تحول جذري في الدولة والمجتمع في سورية منذ السبعينيات[3].

وأزعم في هذه الدراسة أن سورية قد شهدت عملية سريعة من التحول في اتجاه الرأسمالية على مدى العقود الثلاثة الأخيرة. فقد وسمت بداية السبعينيات ذالك العقد عندما بدأ، أول مرة، مشروع بناء دولة مركزية قوية في ظل حافظ الأسد، بينما شهدت التسعينيات انتقالًا حاسمًا في اتجاه الدولة والاقتصاد الرأسمالي. ولتقدير هذا التاريخ الدينامي من التغيرات السياسية والاجتماعية-الاقتصادية الذي شكَّل العلاقات الاجتماعية في سورية منذ السبعينيات، قمت بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام. إذ يقدم القسم الأول من الدراسة بعض التعليقات الموجزة حول تصوُّر الانتقال الحالي في سورية. ويبحث القسم الثاني في المرحلة الأولية لتشكيل الدولة في عهد حافظ الأسد، كما يناقش هذا القسم أيضًا الأزمات الاقتصادية – الاجتماعية للنصف الثاني من السبعينيات واستجابة القوى الاجتماعية الشعبية لهذه الأزمات، وأنهي القسم بنقاش حول سياسات التقشف الاقتصادي التي نفذها نظام حافظ الأسد كرد على الأزمة الاقتصادية التي تكشفت في أوائل الثمانينيات. ويتناول القسم الثالث أصول التنمية الاقتصادية الليبرالية الجديدة في سورية في عُقب انهيار الحرب الباردة. وقبل دراسة تناقضات السياسات الليبرالية الجديدة وحدودها، أناقش ظهور تحالف طبقي جديد، فضلًا عن تعزيز الدولة الليبرالية الجديدة واقتصادها في سورية. وأختم الدراسة بتلخيص عملية تشكيل الدولة في سورية على مدى العقود الثلاثة الماضية من خلال التركيز على عملية التحولات السياسية والاقتصادية الحالية في سورية، والتي كانت، إلى حدٍّ بعيدٍ، استجابة للقوى الاقتصادية العالمية. وأخيرًا، تُطرح تساؤلات حول توجهات السياسة الحالية والتأثير السلبي المحتمل لليبرالية الجديدة على العمال والفلاحين، فضلًا عن تأثيرها على فصائل من «الحرس القديم».

1. تصوُّر الانتقال

إن ما يلفت الانتباه في التنمية الاقتصادية لسورية في العقود الثلاثة الأخيرة هو الطبيعة المتغيرة للدولة والاقتصاد، ما يعكس تأثير السوق الرأسمالي العالمي على الاقتصادات الوطنية المنفردة[4]. وعلى الرغم من أن سورية تبدو من أكثر الدول ذات الاقتصاد المنغلق مع مستويات متدنية جدًا من الديون الخارجية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فضلًا عن انخفاض كبير في حجم التجارة (مكتبة الكونغرس، 2005)، إلا أن دراسة أكثر قربًا للدولة والاقتصاد السوري تكشف عن عملية اندماج اقتصادي، بطيئة لكن مهمة، منذ السبعينيات. ولا تزال الدولة السورية واقتصادها يمثلان بعضًا من مظاهر الاقتصاد المخطط الذي من خلاله كان الحزب الحاكم – والذي أصبح مرادفًا للدولة – قد انخرط عميقًا في تشكيل وتنظيم الاقتصاد. وبحسب المؤسسات المالية الدولية، فإن ما تحتاجه سورية هو إقامة فصل بين الحزب الحاكم والدولة من جهة، وبين الدولة والاقتصاد من جهة أخرى. وباختصار، ثمة من يقول إن سورية في حاجة إلى دولة حديثة بعناصر ديمقراطية ليبرالية مثل الأحزاب المتنافسة، الانتخابات الحرة، وسائل الإعلام الحرة، فضلًا عن الحريات المدنية، والتي من شأنها مجتمعة أن تخلق مجتمعًا مستقرًا يمكنه تسهيل تراكم رأس المال في السوق الرأسمالي العالمي. وفي حين كان الجهد يُبذل لتحقيق اندماج سورية في الاقتصاد العالمي، كانت النتائج متناقضة ومتفاوتة، إذ لم تكن عملية الاندماج الاقتصادي

(3) للاطلاع على مصدر مفيد يقدم دراسات غنية لوجهات النظر المختلفة حول السياسات الداخلية والخارجية في عهد حافظ الأسد وحتى منتصف الثمانينيات (انظر معوز ويانيف Ma'oz and Yaniv (1986)).

(4) الغياب مصطلح أفضل يمكنه وصف الحالة السورية في السبعينيات والثمانينيات، فقد استخدمت المصطلح شائع الاستخدام "الاقتصاد المخطط". وبسبب الخلط الذي قد يحصل، فإنه من المهم تحديد استخدام هذا المصطلح بحالة سورية، إذ إنه لا يعني الشيء ذاته عندما ينسبه الباحثون لاقتصادات الكتلة الشرقية. ونظرًا إلى هيمنة العلاقات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية، أدّت الدولة السورية دورًا مهمًا في الاقتصاد، وإن يكن دورًا مقصودًا أو منسقًا، لكنه دورٌ كان يتعرض باستمرار لطعن من جانب المصالح المختلفة في المجتمع السوري. وفي الحقيقة، خلال تاريخ سورية الحديثة (منذ الحرب العالمية الأولى)، كانت هذه المرة الأولى التي يتم فيها الانخراط بمركزية الدولة والاقتصاد بهذه الطريقة الحاسمة. وبالتالي، يمكننا استنتاج أنه، بينما كان الاقتصاد السوري يخطط من جانب الدولة، كان نطاق التخطيط وعدم ترابطه، إلى جانب أنها دولة نامية، هو ما جعل "الاقتصاد المخطط" السوري يختلف نوعيًا عن الاقتصادات المخططة تقليديًا للكتلة الشرقية.

العالمي هذه خالية من الصراعات، إذ تتصادم القوى الرأسمالية الخارجية مع القوى الداخلية: أي تلك الفصائل من النخبة التي لم تكن مصالحها تتطلب سوقًا أكبر، والتي كانت حقيقة تعتمد على تدابير الدولة الحمائية.

وشهدت فترة التسعينيات بداية التحول الجذري في الدولة والاقتصاد السوري. فاستجابة لإخفاقات القطاع العام، عمل نظاما حافظ الأسد (1970-2000) وبشار الأسد (2000 وحتى الآن) على تنفيذ تحول تدريجي، ولكن حاسم في اتجاه اقتصاد السوق. وتقابل هذا التحول مع تحول موازٍ للدولة، ما يعكس موازين متغيرة للقوة في المجتمع السوري. وكان التحول في الدولة يحمل تداعيات خطرة على الفصائل المختلفة للطبقة الحاكمة، إذ إن البرجوازية الصناعية التقليدية، التي كانت مرتبطة بالأجنحة العسكرية والأمنية لحزب البعث، كانت محكومة بالخسارة منذ كانت إعادة هيكلية الدولة تعني أيضًا تطهيرًا تدريجيًا للفئتين الأخيرتين اللتين سيطرتا على الدولة لأكثر من ثلاثة عقود. وأما الفصائل الأخرى من الطبقة الحاكمة، التي اكتسبت قوتها خلال فترات الانفتاح المختلفة، فقد تمكنت من إقامة تحالف سياسي مع الفصائل البيروقراطية للطبقة الحاكمة، والتي تتكون من أبناء مسؤولي حزب البعث (بيرتيس، 1993، ص: 45). وقد زعم العديد من المراقبين أن الطبقة الحاكمة السورية، والتي عادة ما كانت شديدة الانقسام، على وشك إقامة تحالف طبقي واسع مع فصائل مختلفة من النخبة: أي حديثي النعمة (الأغنياء الجدد)، البرجوازية الصغيرة ونخبة الدولة.

ولم تكن الفصائل الناشئة من الطبقة الحاكمة قد راكمت ثروتها من خلال الاستثمارات الصناعية أو التصنيع؛ بل على العكس، كان اهتمامها ينصب على الدوران السريع لرأسمالها من خلال أعمال المضاربة في البورصة، القطاع العقاري وسوق الأراضي. وفي غضون ذلك، كانت القرارات الاقتصادية تخرج من دائرة التسيِّس، مع نقل مسؤوليات الدولة في رسم السياسات إلى وزارة المالية والبنك المركزي، الأمر الذي أثر سلبًا على الفقراء ومعظم السوريين الذين كانوا يعتمدون على الدعم الحكومي في تأمين سلعهم اليومية. وقد أدى عدم شرعية النظام واتساع الفجوة في الثروة في المجتمع السوري إلى انعدام شعبية النظام ونموذجه الأخير في التنمية الاقتصادية. وفي غياب الإرادة السياسية وأي بدائل قابلة للتطبيق، واصل نظام بشار الأسد مشروع تنمية اقتصاد السوق الذي لا يحظى بشعبية، وإن يكن مع كثير من الحذر.

إن أي تغيير في طبيعة الدولة لن يكون مجرد تغيير تقني استجابة للضغوط السياسية والاقتصادية العالمية: بل على العكس، فإن للتغيرات في الدولة أبعادًا اجتماعية – اقتصادية أيضًا. كل مرحلة من مراحل التغيير في الدولة السورية قد تقابلت مع توازن جديد للقوى الطبقية وتأثيرها في تشكيل مشروع التنمية. فقد أسفرت مرحلة الانفتاح، والتي حدثت بداية لإدخال سورية في السوق الرأسمالي العالمي، عن تأثيرات سلبية لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة للاقتصاد والمجتمع السوري. وإذا ما كانت الدولة والاقتصاد السوري قادرين على الصمود لفترة انفتاح أخرى، فإنه أمر تحدده كيفية استجابة مواطني سورية لمزيد من التدابير التقشفية مع محاولة الطبقة الحاكمة الجديدة تشكيل تحالف أكثر تماسكًا من أجل الاستمرار بنجاح في مسار الليبرالية الجديدة للتنمية الاقتصادية (باهوت، 1993، ص: 77). يتناول القسم التالي صعود حافظ الأسد إلى السلطة، والمرحلة الأولى لبناء الدولة المركزية في سورية.

2. المسار التاريخي للتنمية الرأسمالية في سورية

2. 1. زوال البعث الراديكالي ومشروع حافظ الأسد في بناء الدولة: 1969-1977

قبل العام 1958، كان اقتصاد سورية يعتمد على القطن كمحصول نقدي رئيسي، والذي كان ينظمه وجهاء مستقلون من المدينة يمتلكون مساحات كبيرة من الأراضي (أحسان 1984، Ahsan، ص: 301). وخلال فترة وحدة سورية مع مصر (والتي كانت تعرف بالجمهورية العربية المتحدة UAR)، تم إجراء إصلاحات جذرية، مثل إعادة توزيع الأراضي والتأميمات المصرفية، والتي كانت تهدف إلى كسر احتكار مُلاّك الأراضي والبرجوازية الصناعية للاقتصاد. وكانت الدولة تهدف إلى إعادة

هيكلة الاقتصاد في إطار الوحدة العربية، لكن هذه السياسات لم تلق شعبية لدى البرجوازية التي شعرت بالتهديد، وكانت نهاية الجمهورية العربية المتحدة بانقلاب عام 1961.

شهدت فترة الستينيات بداية محاولات مختلفة لمركزة سلطة الدولة وتنظيم الاقتصاد. وبدأ مشروع بناء الدولة في أواخر الستينيات بسلسلة من التأميمات للشركات الخاصة ومصادرة ملكيات الأراضي الكبيرة. إذ خضع ما يقارب الـ 106 من الشركات الخاصة بما فيها شركات توزيع النفط، وشركات حلج القطن، و70 في المئة من تجارة التصدير والاستيراد لسيطرة الدولة. وتم تعديل السياسة المالية والقوانين الضريبية لمصلحة توليد عائدات وإعادة توزيع أكثر مساواة من الدولة. كما خدم خفض الإيجار أيضًا الطبقة العاملة والفقراء (أحسان 1984، Ahsan، ص: 306؛ بيتران 1972، Petran، ص: 183). وبوضوح، سعى النظام لأن تكون الدولة هي الموجه للتنمية الاقتصادية في سورية. وفي نهاية عام 1965، تعرض النظام لضغوط من مُلاّك الأراضي والقطاع الخاص حتى تم التوصل، نتيجة لذلك، إلى تسوية؛ أوقفت الدولة سياسات التأميم، وسمحت للقطاع الخاص بحرية التصرف في قطاع البناء والعقارات.

كانت الفترة من عام 1996 وحتى 1969، المرحلة الأكثر راديكالية لحكم البعث؛ إذ كانت القاعدة الاجتماعية للجناح العسكري لحزب البعث، الذي حكم في تلك الفترة، من الفلاحين والفقراء، وغالبًا ما خدمت سياساته مصالح دائرته الانتخابية[5]. وتضمنت الإصلاحات في تلك الفترة دورًا أكبر للدولة في قرارات الإنتاج، وإعادة التوزيع والاستهلاك. وفي الوقت نفسه، تم تسهيل التمثيل الشعبي من خلال النقابات المستقلة للعمال والفلاحين. وحدثت تغييرات كبيرة في القطاعين التجاري والصناعي تشابه حركة التصنيع التي قادتها الدولة في الاتحاد السوفياتي، على الرغم من وجود درجة كبيرة من الاستقلالية للعمال والفلاحين (أحسان 1984، Ahsan، ص: 307).

وقد أدخل حزب البعث في أكثر مراحله راديكالية (أطلق عليه البعث الجديد) في الستينيات سلسلة من الإصلاحات والسياسات، والتي أمالت، وبشكل غير متعمد، ميزان القوى الاجتماعية لمصلحة الفقراء والعمال وصغار المزارعين. كما جرت محاولات لتنظيم الاقتصاد عن طريق الحد من نطاق وجهاء المدينة من ملاّكي الأراضي والتجار المحتكرين، ومن خلال دمج الفلاحين والمجموعات الريفية من الأقليات (أولسون 1982، Olson). ومع ذلك، فإن محاولات الأنظمة الراديكالية لخلق سوق واقتصاد محلي متكامل كانت تواجه بضربات رأسمالية من أسوأ الأنواع. ومع افتقارها للمال وتعرضها للانتقادات من الفصائل المعتدلة والليبرالية لحزب البعث، لم تتمكن الأنظمة الراديكالية من متابعة سياساتها، ووقعت في النهاية ضحية لأزمة من ركود النمو والديون الخارجية المتزايدة. وبحلول عام 1969، كان النظام قد استسلم لمطالب العناصر الليبرالية داخل الحزب. ونتيجة لذلك، تم تنفيذ سلسلة من الإصلاحات لمصلحة القطاع الخاص، ونظرًا إلى استيلائه على مقاعد مهمة في مجلس الوزراء، تمت تهيئة الأوضاع للتحول إلى اقتصاد متحرر (بيرتيس 1993، Perthes، ص: 45). وهكذا انتهت المرحلة الأولى كثيرة النزاعات من بناء الدولة، والتي أثارت ثلاث عشرة حالة انقلابية في غضون سبعة عشر عامًا (بيتران 1972، Petran).

شهد حكم حافظ الأسد، الذي بدأ بانقلاب غير دموي في 14 تشرين الثاني / نوفمبر عام 1970، بداية فترة من مركزة الدولة والاقتصاد مع الدعم المؤسساتي من حزب البعث. وقد وطد الأسد سلطته من خلال استمالة البرجوازية القديمة (التجار وملاكي الأراضي) كوسيلة لتأمين النظام وتماسك الدولة. وقد عُرفت سياساته الاقتصادية التي عكست التحول السياسي في سورية بالانفراج أو الانفتاح على الشعب. وبالتالي، كانت «الحركة التصحيحية» التي بدأت في عهد حافظ الأسد تدلل على تحول جذري باتجاه بناء اقتصاد وطني. وقد استلزم هذا التحول توحيد جميع القوى الاجتماعية لتوليد النمو

(5) ثمة من يقول إن هذه السياسات كانت بتأثير نفوذ ناصر في الفترة نفسها في مصر، عندما تم تنفيذ سياسات اجتماعية شديدة الراديكالية في عهده، مع التركيز على تحقيق الاشتراكية العربية. وقد زعم بيتران 1972) Petran) أنه على الرغم من التزامهم الاشتراكية، كان الراديكاليون يشجعون من غير قصد الرأسمالية الزراعية في سورية. إن سياسات هذا النظام، على الرغم من أنها كانت تهدف إلى بناء الاشتراكية، غير أنها أدت إلى تطوير الرأسمالية.

الاقتصادي[6]. وكان مسار الأسد في التنمية، والذي بدأ في العام 1969، ردًا على التخطيط غير المنظم من جانب الدولة، والتأثير المتزايد لطبقات التجار، مع التركيز على توسيع القاعدة السياسية للنظام بين التجار السُّنة (أحسان Ahsan، 1984، ص: 317). ومع الهدف المعلن لجذب الرأس المال السوري للعودة إلى سورية، أعقب ذلك سلسلة من الإصلاحات، مثل إنشاء مناطق معفاة من الضراب (بيتران، 1972، ص: 216). وكان بناء الدولة يستلزم أيضًا مركزة السلطة السياسية، من خلال استقطاب مختلف القوى في المجتمع (أولسون، 1982). وتم استيعاب نقابات العمال ضمن مؤسسة الجبهة الوطنية التقدمية (NPF) المنشأة حديثًا.

كان هدف الأسد الأولي من مركزية الاقتصاد والدولة الشروع في بناء الرأسمالية في سورية، على الرغم من أن الدولة حتى عام 1990 لم تؤمّن الأوضاع لتراكم رأس المال الخاص. وقد عرَّف بيرتيس Perthes مشروع الأسد في التنمية الاقتصادية بأنه تنمية تمولها الحكومة، ولكن يديرها القطاع الخاص (المرجع السابق نفسه، 1993، ص: 47). وقد استبدل هذا المشروع بمشروع بناء الدولة، والذي تطلب في بعض الأحيان تسويات سياسية بين الدولة والجماهير. وقد اعتبر تابيثا بيتران Tabitha Petran مشروع التنمية الرأسمالية للأسد في منزلة تشكيل حلف مع ملاكي الأراضي والتجار ضد العمال والفلاحين وأنصارهم داخل حزب البعث. وكجزء من ولائه الصريح لملاكي الأراضي والتجار، قام الأسد بإعادة معظم الأراضي المصادرة سابقًا، إزالة حصص الاستيراد، وإقامة مناطق معفاة من الضرائب لجذب رأس المال. وشملت إصلاحات أخرى إقامة محاكم اقتصادية للإشراف على الأعمال الاقتصادية داخل قطاع الدولة. وقد تم تمويل سياسات الدولة في إعادة التوزيع من خلال الريع العالي لمبيعات النفط، التحويلات المالية والريع الجيوستراتيجي لحقبة الحرب الباردة (بيتران، 1972، ص: 210: بيرتيس، 1993، ص: 45).

أدت الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي قام بها الأسد إلى توازن في القوى بين مختلف الفصائل في سورية. فمن خلال الإصلاحات الزراعية عمل الأسد على الحد من سلطة ملاكي الأراضي، ولكنه أعطى في الوقت نفسه امتيازات للتجار، ووطد السلطة المؤسساتية للقوى العسكرية والأمنية من خلال الدولة. وبناء على ذلك، أدت سياساته إلى ولادة طبقات جديدة ارتبطت سلطتهم مباشرة بالدولة مثل الجيش، البيروقراطية وأعضاء حزب البعث. وبهذا الشكل، أعاد تنظيم القوى الاجتماعية داخل وخارج الدولة سواء من خلال الاستقطاب أو التطهير (كويليام، 1999، ص: 84؛ أولسون، 1982). وكل ذلك تحقق ضمن مجموعة سياسات مجموعات المصالح الخاصة، والتي تهدف للاندماج في الدولة واليساريين والنقابات. وقد أسفرت نتائج سياسات الأسد عن توسيع قاعدة نفوذه لتشمل الأقليات، التجار، ملاكي الأراضي والقطاع الخاص (العقارات والبناء) في مشروع التنمية الاقتصادية للدولة. «ومن خلال وصوله المباشر لأجهزة الدولة، الجيش... اكتسب دورًا حاسمًا في عملية بناء الدولة» (المرجع السابق نفسه، 1999، ص: 44).

وباختصار، كان التحرر الاقتصادي في السبعينيات مترافقًا مع سلسلة من الإصلاحات السياسية التي سهَّلت اندماج القوى المحافظة، كما التقدمية، في هياكل الدولة. ومع ذلك، كانت الإصلاحات السياسية تهدف إلى عزل القوى التقدمية التي تمثل تهديدًا لنظام الأسد والسيطرة عليها. «فمن خلال إنشاء البرلمان والجبهة الوطنية التقدمية، ومن خلال تمرير دستور جديد، حاول الأسد توسيع قاعدة دعمه ومأسسة وترسيخ نظامه على حد السواء... وبالنسبة للجزء الأكبر من [المستقلين في البرلمان] الذين يمثلون الطبقات الوسطى، وفي بعض الحالات الأرستقراطية القبلية والمدينية لسورية ما قبل البعث... لم يكن هناك أساس قانوني للأحزاب للعمل خارج الجبهة» (بيرتيس، 1993، ص: 50؛ أولسون، 1982). وكانت هذه طريقة ناجحة لشل اليساريين في سورية، والحد من دورهم في المجتمع السوري، إذ لم يكن مسموحًا لهم بالنشاط بين الطلاب أو أن

(6) كما لاحظ أولسون Olson، كانت ابتكارات الأسد المؤسساتية وتعييناته السياسية جميعها تهدف إلى تحقيق توازن في القوى بين مختلف فصائل الطبقة الحاكمة. وعلى الرغم من أنه حدَّ من سلطة الطبقات المدينية الراسخة، غير أنه عمل على إدماجها في الدولة إلى جانب الأقليات والجماعات الأخرى من الريف السوري (أولسون 1982، Olson، ص: 132-133).

يكونوا فاعلين في الجيش. كل ما سبق أدى إلى مركزة سلطة الدولة. ويمكن تقسيم فترة حكم الأسد إلى خمس فترات: 1970-1977، 1977-1982، 1983-1985، 1985-1990، 1990-2000، وكل فترة تقابل مرحلة جديدة من التحرر الاقتصادي أو تشهد تكشُّف تناقضات اقتصاد السوق واستجابة الدولة لها.

وقد استوجبت الرقابة الاجتماعية الفعالة في ظل حكم الأسد سلسلة من التسويات من جانب النخبة والدولة، والتي سهَّلت الحراك الاجتماعي الصاعد. وشملت سياسات إعادة التوزيع التي ساعدت الأسد في الحفاظ على قاعدة سلطته، «مشاريع إسكان حكومية، رعاية صحية تديرها الدولة وأنظمة مدارس عامة، وزيادة فرص العمل إلى حد كبير في [القطاعات] الصناعية والمالية والتجارية المؤممة و... إدارة مدنية موسعة. ...وفي المناطق الريفية والمدينية على حد السواء، برزت الدولة كفئة جديدة في تنسيق الأعمال الاجتماعية والاقتصادية لمختلف الطبقات وجماعات الوجاهة (status groups)، وحلت محل النخبة القديمة أو على الأقل حدَّت من نفوذها» (أحسان، 1984، ص: 320). وقد عرَّف نيل كويليام Neil Quilliam إستراتيجية الأسد في إدارة الدولة باعتبارها «هيمنة المصالح الشعبوية»، والتي «تشمل إدماج مجموعات النخبة السياسية، المنظمات الشعبية والأعمال المنظمة» (كويليام Quilliam، 1999، ص: 78).

وكبادرة إخلاص للقطاع الخاص، قام الأسد بزيادة جذرية لدور القطاع الخاص في القطاعين الصناعي والتجاري للاقتصاد، بينما حدَّ من دور القطاع العام من خلال إعادة تنظيمه. ونتيجة للإصلاحات الاقتصادية، وفي فترة قصيرة من عام واحد، تم إصدار مئة ترخيص لأفراد وشركات خاصة لإنشاء مشاريع صناعية (لاوسون، 1989، ص: 22-23)؛ وتم توفير القروض ذات الفائدة المنخفضة، والدعم المالي لورش العمل الخاصة الصغيرة (بيرتيس، 1993، ص: 46)، وبدأ إلغاء القيود على القطاع التجاري، ومن ثم الصناعي، في وقت مبكر من العام 1969. وتم إنشاء مناطق تجارة حرة في حلب وطرطوس في العام نفسه (بيتران، 1972، ص: 251)؛ وأزيلت احتكارات القطاع العام من خلال حل وكالات السيطرة على الاستيراد والتصدير التي تديرها الدولة (لاوسون، 1989، ص: 23-24)؛ وأخيرًا انفتحت البلاد على الاستثمار الأجنبي المباشر في مجالي التجارة والتصنيع، مع إصدار عفو عن رؤوس الأموال السورية المهربة (كويليام، 1999، ص: 86). وتضمنت إصلاحات أخرى رفع القيود عن الاستيراد وتوسيع نطاق السلع المصنعة. «وابتداءً من العام 1972، تم السماح بالاستيراد من دون تحويلات النقد الأجنبي من أجل تمكين التجار وغيرهم من الأشخاص الذين يحتفظون بجزء من ثرواتهم في الخارج لإعادة بعض منها إلى سورية» (بيرتيس، 1993، ص: 46). وإضافة لذلك، وكامتياز للمصالح الإقليمية العربية، تم رفع الرسوم الجمركية على 191 من المنتوجات المستوردة من المنطقة بالكامل. وبمعنى من المعاني، كانت فترة السبعينيات أرضية اختبار للطبقة الحاكمة في سورية لتأخذ على عاتقها دور تنظيم الإنتاج. وقد حدث هذا بعد هزيمة القوى التقدمية داخل حزب البعث. ومع ذلك، فإن عودة الدولة لتكون المنظم للاقتصاد في نهاية السبعينيات تشير بوضوح إلى فشل الطبقات الحاكمة السورية والقطاع الخاص في الاضطلاع بمهمة تنظيم الاقتصاد باستقلالية.

وثمة من يقول إن القطاع الخاص قد حصل على سلسلة مهمة من المكاسب خلال المراحل المختلفة لتحرير الاقتصاد. فالاستقلالية والحرية اللتان مُنحتا للقطاع الخاص كانتا تسيران جنبًا إلى جنب مع دوره المنشأ حديثًا في التنمية الاقتصادية الشاملة لسورية. وقد عمل الأسد على تعبئة الموارد الخاصة من خلال مرسوم شهر آذار / مارس عام 1974 الذي سمح للقطاع الخاص بالتوقيع على قروض من مستثمرين من القطاع الخاص لتطوير المشاريع الخاصة[7]. ومن الفترة 1971-75، كانت إستراتيجيات تراكم القطاع الخاص تحدث ضمن القطاع العقاري والصناعات الصغيرة، وهو القطاع المربح الخالي من المخاطرة. وبحلول العام 1973، كان القطاع الخاص يسيطر على 32 في المئة من التجارة الخارجية، وفي العام 1981 على 40 في المئة من مجموع الصادرات و35 في المئة من مجموع الواردات (أحسان، 1984، ص: 311). وبحلول العام 1979، بدأت

(7) على غرار السادات في مصر، أدى الانتصار في حرب عام 1973 مع إسرائيل إلى إعطاء شرعية ورواج لسياسات الأسد الاقتصادية غير المحبذة شعبيًا، وحشدت السوريين خلف مشروعه لبناء الدولة. انظر بيرتيس 1993، Perthes، ص: 54؛ كويليام 1999، Quilliam، ص: 54؛ بيتران 1972، Petran.

الخدمات المصرفية الخاصة بتأسيس البنك السوري الأردني ليسم نهاية التأميمات المصرفية لفترة الستينيات. ويزعم بيتران أن السياسات التحريرية لنظام الأسد لم تنجح سوى باستثارة «استجابة حذرة» من القطاع الخاص، إذ بقيت مستويات الاستثمار منخفضة على الرغم من أن ثلاثة من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد، البناء والسياحة والنقل، قد فتحت أمام مستثمري القطاع الخاص (بيتران، 1972، ص: 252).

كما وجهت السياسات التحريرية أيضًا ضربات ثقيلة إلى العمال في القطاع العام والصناعات الثقيلة. وكما قال لاوسون، «في العام 1971، كان ما يقارب 60 في المئة من العمال موظفين في الزراعة، و5 في المئة تقريبًا في البناء، ونحو 10 في المئة في التجارة، و12 في المئة في الخدمات: وبعد ثماني سنوات، انخفضت نسبة العاملين في الزراعة إلى نحو 33 في المئة، بينما ارتفعت نسبة أولئك العاملين في البناء، التجارة والخدمات إلى ما يقارب 14، 10 و20 في المئة على التوالي» (1989، ص: 26). وانطوت ضربة السياسات التحريرية الأخرى على تخفيف قوانين العمل كوسيلة لجذب مستثمري القطاع الخاص إلى سورية (بيرتيس، 1993، ص: 46؛ كويليام، 1999، ص: 69).

وبينما فشل القطاع الخاص في القيام بتنمية اقتصادية ناجعة، كان لتدخل الدولة الكبير عددٌ من النتائج الإيجابية التي أفادت القطاع الخاص والمجتمع السوري ككل. وبحسب ما كتب كويليام كنتيجة لدور الدولة في التخطيط الاقتصادي:

كان نصيب الفرد من الدخل في تزايد، وإن يكن بشكلٍ غير متكافئ، في جميع الطبقات، و«التنمية» على شكل الكهرباء، الطرق والمدارس كانت ملحوظة في أنحاء البلاد كافة، والتوسع في التعليم والتوظيف في القطاع العام سمح بدرجةٍ عاليةٍ من الحراك الاجتماعي الصاعد (1999، ص: 54).

وكما سنرى في القسم التالي، فإن القوى الشعبية فضلًا عن فصائل جماعات التجار من السُّنة التقليدية لم تتقبل عمليات القطاع الخاص التجريبية في الاقتصاد السوري بهدوء. وبالتالي يمكننا استقصاء الأزمة التي اجتاحت سورية، إذ تعرَّض، أول مرة، مشروع حافظ الأسد في بناء الدولة، إلى تحدٍ خطرٍ من جانب جماعات مختلفة داخل سورية.

2. 2. الاحتجاج الشعبي والطعن في سلطة الدولة: 1977-1982

أصبحت الأزمة الأولى للاقتصاد المركزي واضحة في العام 1977 عندما ترك القطاع الخاص جماهير الشعب السوري محبطة ومستويات المعيشة راكدة. إذ أدّت لأعمال القطاع الخاص في القطاعات غير المنتجة للاقتصاد إلى تأثير سلبي على مستويات الاستهلاك للسورين العاديين. وقد أشار عزيز الأحسان Aziz al-Ahsan إلى أن إنتاج سلع مثل أعواد الثقاب، الأحذية المطاطية – غالبًا ما يلبسها الفقراء – قد انخفضت بشكلٍ جذري. وبدلًا من ذلك، تم افتتاح صالونات ومحال فاخرة بحلول العام 1978 موجهة إلى الطبقات الوسطى الناهضة وللنخبة (أحسان، 1984، ص: 309-310). ومع تصعيد المعارضة النشطة للنظام، اضطُرّت الدولة إلى التدخل من أجل استعادة النظام الاجتماعي وحماية الدولة.

وقد استجابت الدولة بتدخل فعال، من خلال سحق المعارضة والحد من نطاق نشاط القطاع الخاص على حد السواء. وكان هذا التدخل الفعال من الدولة ممكنًا تمامًا لأن الأسد لم يتخلَّ عن سلطاته السياسية في سياق التحرير الاقتصادي المحدود (المرجع السابق نفسه، 1984، ص: 318). وفي الوقت نفسه، لم يكن يرغب في إبعاد قاعدته السياسية العريضة المؤسسة حديثًا، والتي تشمل جماعات مثل ملاكي الأراضي، التجار، الفلاحين والعمال. وعادت دولة المصالح الخاصة إلى الظهور ثانية مع فشل القطاع الخاص بالاستمرار في مهمة التنمية الاقتصادية بنجاح. وقد اتخذت الأزمة شكل معارضة منظمة للنظام تمثلت بتمرد حماه في عام 1982[8]. وفي غياب أي متنفس سياسي فعال، اضطُرّت حركات المعارضة إلى النزول

(8) استمر الصراع بين الدولة والجماعات السنية المعارضة لمدة أسبوعين، والتي خلالها قامت أجهزة الدولة القمعية بتدمير أجزاء كبيرة من مدينة حماه، وقتلت ما لا يقل عن 10.000 من المدنيين (كليفلاند 2000، Cleveland، ص: 394).

إلى الشارع. وقد انبثق السخط من مستويات المعيشة الراكدة، وهيمنة القطاع الخاص على القطاع العام، واستقطاب ملاكي الأراضي، وإبعاد الطبقة الوسطى ذات القاعدة السُّنية والإخوان المسلمين عن الدولة، وعدم القدرة على الحراك الاجتماعي بسبب هيمنة حزب البعث على الدولة[9]. وباختصار، كان هناك سخط عام من إستراتيجية الأسد في التنمية[10].

وكانت استجابة الدولة لحركات المعارضة هذه بفرض لوائح تنظيمية على التجار وشركات التصنيع الخاصة[11]. وتمت زيادة الضرائب على نشاط القطاع الخاص، وتوجيه المواد الخام نحو مشاريع القطاع العام. وعلاوة على ذلك، تمت معاقبة التهرب الضريبي من الدولة، وأصبحت المؤسسات المالية المملوكة للدولة هي الهيئات المركزية التي تقدم الائتمان (لاوسون، 1989، ص: 27). وفي غضون ذلك، وكما يقول بيرتيس، كانت التدابير المتخذة من الدولة تمثل قطعًا قيودًا جدية على القطاع الخاص، إذ كان قد تم التأكيد للقطاع الخاص بأنه لا عودة للاشتراكية ولا مصادرات قد تحدث. إذًا، كانت التدابير أكثر من «تصحيحية»، وتهدف إلى زيادة تسهيل تنمية القطاع الخاص بمساعدة الدولة. ومن خلال إنشاء لجنة توجيه الواردات، الصادرات والاستهلاك في العام 1981، كانت الدولة، وبوضوح، تنزل عند رغبة القطاع الخاص من أجل التنمية والتخطيط الاقتصادي (بيرتيس، 1993، ص: 54). وفي الحقيقة، أدّت الدولة دورًا مهمًا في هذه المرحلة، مجبرة القطاع الخاص على أن يتعلم الصمود، من خلال تشجيع المنافسة، والإشراف على نشاط القطاع الخاص[12].

2. 3. أزمة الاقتصاد المخطط: 1983-1985

حتى أوائل الثمانينيات لم يكن هناك سوى تحرير اقتصادي محدود. فالتدابير التحررية للسبعينيات لم تتواز بتغيرات هيكلية، إذ كانت الدولة لا تزال متورطة بشدة باقتصاد ينفذ سياسات اجتماعية بمساعدة عائدات النفط. وقد أدى فشل القطاع الخاص في الاستثمار في قطاعي الصناعة والتصنيع إلى ضرورة احتفاظ الدولة بدور مركزي في الاقتصاد (أحسان، 1984، ص: 312). وكان السبب الآخر لدور الدولة القوي في الاقتصاد ومراقبة القطاع الخاص المستوى العالي من مقاومة السياسات التحريرية من العام 1977 وحتى العام 1982.

خلال النصف الأول من الثمانينيات، أصبح من الصعب على الدولة السيطرة على أزمة الاقتصاد المخطط مركزيًا. وردًا على ذلك، قامت الدولة بفاعلية بتشجيع القطاع الخاص على القيام بدور أكثر مركزية في التنمية الاقتصادية لسورية. وبمواجهة أزمة نقد أجنبي ومناخ دولي غير مواتٍ للقروض والمساعدات الاقتصادية، رأى الأسد أن الاستثمار الخاص هو السبيل الوحيد للتعامل مع الأزمة. ولهذه الغاية، أدخل سلسلة من الإصلاحات الجذرية لمصلحة توسيع دور القطاع الخاص في الاقتصاد. ويكتب ريتشاردز Richards أن الضعف الهيكلي لسياسة إحلال الواردات (ISI) أصبح واضحًا في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، وتقلصت عائدات الدولة نظرًا إلى انخفاض أسعار النفط. ونتيجة لذلك، أدى إنفاق الدولة إلى التضخم وديون خارجية متزايدة، والتي زادت بمعدل عشرة أضعاف بين العامين 1970 و1983، وابتلي الاقتصاد بديون

(9) شهدت أوائل العام 1976 لحظة مهمة في تطور معارضة منظمة وعلنية لنظام البعث في المحافظات الشمالية الوسطى في سورية. فخلال شهر شباط / فبراير، حدثت أعمال شغب في عدة مدن شمالية وسطى في عُقب وفاة زعيم يحظى باحترام كبير من الحركة الإسلامية في سجن حكومي. وقد وقعت أكثر هذه الاضطرابات جديةً في حماه،، إذ اشتبك التجار والطلاب المحليون مع وحدات الجيش والشرطة. وكان هذا علامة على بداية النضال الإسلامي ضد النظام السوري (لاوسون 1989 ،Lawson، ص: 23-5).

(10) «في خريف عام 1978، تم انتخاب عدد من اليساريين والناصريين المعارضين للنظام [للجان النقابية المحلية] من قوائم غير رسمية، منافسين أولئك المرشحين من جانب هرمية الحزب. وقد خاض هؤلاء المرشحون الانتخابات ببرامج شديدة الانتقاد للتركيز الذي مُنح للمشاريع الخاصة في برنامج تنمية البلاد» (لاوسون، 1989، ص: 27).

(11) كانت المعارضة الإسلامية للنظام في هذه الفترة احتجاجًا موحدًا من طبقة التجار السُّنة وجناحها العقائدي «الإخوان المسلمون»، فضلًا عن الاحتجاج الشعبي ضد الأسعار المرتفعة للمواد الغذائية اليومية. وبمعنى من المعاني، كانت المعارضة الرئيسية للنظام تأتي من الطبقة الحاكمة التقليدية التي تتألف من التجار، الوجهاء المدينيين والملاكين القدماء فضلًا عن «العلماء» الإسلاميين أو الزعماء الدينيين (أولسون 1982 ،Olson، ص: 63-164). ويرجع سبب فشل المعارضة الإسلامية في تحدي النظام بشكلٍ جادٍ إلى الغياب الحاسم لقاعدة دعم واسعة للأغلبية السُّنية في المناطق الريفية. وبعبارة أخرى، لا يمكن للتجار والملاكين السُّنة، والذين عادة ما كانوا مستقرين في المدن، أن يطالبوا بالدعم بين الفلاحين. ولكن حزب البعث وجد دعمًا جماهيريًا بين أبناء الطبقة الفلاحية الريفية فضلًا عن الأقليات، والتي قام الحزب بإدماجها داخل مؤسسات الدولة على نحو فعال. وعلى الرغم من أن هذا ما كانت عليه طبيعة الصراعات في أواخر السبعينيات، غير أن الصراعات الحالية تختلف جذريًا. فهذه الصراعات تجري بين الطبقة الحاكمة الإصلاحية المشكَّلة حديثًا والطبقات التي اكتسبت سلطتها من خلال إدارة مؤسسات وتعاونيات الدولة.

(12) كانت النتيجة غير المقصودة برجوازية مجزأة لا يمكنها التصرف باعتبارها مفاوضًا جمعيًا بالنيابة عن رأس المال. وهذه ميزة فريدة لطبقتي التجار والبرجوازية في سورية، واللتين لا تزالان في كفاح لتشكيل تحالف طبقي متماسك (بيرتيس 1993 ،Perthes، ص: 49).

بلغت 2.3 مليار دولار (ريتشاردز Richards، 2001، ص: 47). وفي مواجهة خيار اللجوء لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وإخضاع الدولة لشروط هاتين المؤسستين من جهة، والسماح بدورٍ أكبر للقطاع الخاص من جهة أخرى، وقع اختيار نظام الأسد على الخيار الأخير.

وكان شكلًا من أشكال إستراتيجية التنمية الموجهة نحو التصدير ما حدد أهداف التنمية الاقتصادية في منتصف الثمانينيات. ومع ذلك، لم يكن ذلك يعني زوال تخطيط الدولة بين ليلة وضحاها. ومن الواضح أن تخطيط الدولة قد وقع في أزمة لم يستطع التهرب منها من دون إعادة صوغ لدور الدولة. وقد وصلت هذه الأزمة ذروتها بعد أن فشل جهد الثمانينيات في الوصول إلى معدلات نمو عالية، واستمرار المشكلات الاجتماعية، في حين خضع المشهد السياسي الدولي لتغيير جذري مع انهيار الاتحاد السوفياتي. وقد زعم بيرتيس أن المرحلة الثانية من التحرير في العام 1983 كانت مختلفة نوعيًا عن الانفتاح السابق في عام 1970. وقد شوهد هذا التحول النوعي في تحول كلي في إستراتيجية الحكومة للتنمية. إذ لم يكن التحرير مجرد تشجيع للقطاع الخاص على المشاركة في الاقتصاد: فعند هذه المرحلة، كان يعني أن يكون القطاع الخاص العامل الرئيسي في التنمية الاقتصادية (المرجع السابق نفسه، 1993، ص: 55). وبدعم من القطاع الخاص الناشئ، حاول الأسد تبنّي سياسة تنمية مستقلة، وتقليل اعتماد التنمية السورية على مساعدات التنمية الرسمية والريع الجيوسياسي (سكر، 1993، ص: 39).

وقد ناقش كل من رايموند هينيبوش (1993) ونبيل سكر (1993) بأن الدولة السورية كانت تشكل تهديدًا جديًا على التحرير الناجح. لكن هذا التهديد لم يعد قويًا في مواجهة أزمة التصنيع لإحلال الواردات مع مستويات نمو انخفضت إلى 1 في المئة بالسنة. ولم يعد من الممكن تحمُّل بناء قاعدة سلطة وطنية من خلال استهلاك تدعمه الدولة مع بداية انخفاض مصادر دخل الدولة. وبحسب ما كتب هينيبوش (1993)، فإن الدولة السورية أفرطت في التنمية بمساعدة الريع، وحالما اختفى الريع أصبح من المستحيل دعم القطاع العام الضخم. وكانت إجراءات التقشف وخفض الإنفاق قد اتبعت كوسيلة لحل أزمة النقد الأجنبي. وتضمنت الإصلاحات الاقتصادية عكسًا لدور القطاعين العام والخاص في التراكم وسياسات إعادة التوزيع. ومع انسحاب الحكومة من التخطيط والتصنيع، أصبحت عائدات الدولة، وخلق فرص العمل، تعتمد على القطاع الخاص، وخففت الدولة اللوائح التنظيمية، وأدخلت محفزات لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد (هينيبوش، 1993، ص: 101). وكانت محاولات الأسد المتناقضة بهدف تمديد حياة الاقتصاد المخطط علامة على فشل الاقتصاد المخطط في توليد النمو، وتلبية الحاجات الاجتماعية من دون مواجهة اختلالات في الاقتصاد الكلي، في سياق اقتصاد عالمي ذي توجه ليبرالي جديد على نحو متزايد. وقد كشفت سياسات مثل زيادة الأجور، وإزالة القيود المفروضة على الاستيراد القناع عن نضال نظام الأسد اليائس لإحياء اقتصاد فاشل (بيرتيس، 1993، ص: 55).

وكانت الإصلاحات الاقتصادية في تلك الفترة تهدف إلى زيادة نطاق نشاط القطاع الخاص، بينما تحد في الوقت نفسه من دور القطاع العام في الاقتصاد. وكان الأثر الاقتصادي والاجتماعي للإصلاحات يقع بشكلٍ غير متفاوت على أكتاف ذلك الجزء من الطبقة العاملة التي تعمل في القطاع العام، وأولئك الذين يعتمدون على دعم الدولة لإعادة إنتاج أنفسهم (صغار المزارعين، الفلاحين، العمال والعاطلين من العمل). أولًا، أدى التحول في اتجاه اقتصاد موجه نحو التصدير إلى التركيز على الملكية الخاصة من الأراضي المتمركزة في أيدي قلة من الناس (كوليام، 1999، ص: 48-49). وفي قطاعي الصناعة والتصنيع، سُمح للقطاع الخاص بالاحتفاظ بـ 50 في المئة من عائدات التصدير بالعملة الصعبة من أجل وارداتهم الخاصة. وكان العنصر الآخر الرئيسي للمرحلة الثانية من الانفتاح الانخفاض الممرحل لقيمة العملة السورية لمصلحة توسيع الصادرات السورية (بيرتيس، 1993، ص: 56-58). وقد اقترن انخفاض قيمة العملة هذا بمستويات عالية من التضخم، وانفجارات في الأسعار خلال الفترة 1986-1987، إذ ارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة 36 في المئة في العام 1986، وبنسبة 60 في المئة في

العام 1987، لكن يعتقد بأن معدلات التضخم الحقيقية قد ارتفعت إلى أكثر من 100 في المئة في كل من هذين العامين» (سكر، 1993، ص: 28).

وبعد ذلك مباشرة، ولتسهيل نشاط القطاع الخاص، تم إجراء إصلاح الإطار التنظيمي. وفي الوقت نفسه، تم كسر احتكار القطاع العام للسلع الاستهلاكية الأساسية مثل الرز، السكر، الشاي، القهوة وسمن الطبخ، مع التركيز على تشجيع نشاط القطاع الخاص. وقد أعلن التخلي عن سيطرة الدولة على التجارة والاستثمار والسياسات المالية نهاية دور الدولة المركزي في تحديد الإنتاج والاستهلاك (بيرتيس، 1993، ص: 59). وأكثر فأكثر، اكتسب البنك المركزي في سورية سلطة لتحديد ليس السياسات النقدية والمالية فحسب، بل أيضًا اتخاذ القرارات بشأن التنمية الاقتصادية الشاملة في سورية (سكر، 1993، ص: 28).

وكان للإصلاحات الاقتصادية تأثيرٌ متفاوتٌ على مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية. وإذا ما نظرنا إلى من كسب ومن خسر، فسنلاحظ بأن القطاع الخاص كان رابحًا، وبشكل واضح في المستوى العام. ومع ذلك، وإذا ما تعمقنا قليلًا، فإننا سنلاحظ أنه ليس كل من في القطاع الخاص كان رابحًا. فإن جوانب القطاع الخاص تلك التي تعتمد على حمائية الدولة لإعادة إنتاج نفسها خسرت لحساب قطاع خاص أكثر حداثة، والذي كانت مصالحه أكثر ارتباطًا مباشرة بالأسواق الخارجية من السوق المحلية. وبمعنى من المعاني، فإن الإصلاحات التي فرضتها الدولة السورية على نفسها كانت تشبه سياسات التعديل الهيكلي التي غالبًا ما كانت تُفرض من جانب صندوق النقد الدولي على العديد من الاقتصادات الأخرى في الفترة نفسها أو قبل ذلك (بيرتيس، 1993، ص: 56).

وقد أثر انفتاح الثمانينيات على القطاع العام بشكلٍ سلبي، معرضًا إياه لمنافسة شديدة مع القطاع الخاص. وغالبًا ما أخذ هذا شكل القطاع المختلط أو المشاريع المشتركة، والتي كانت نتيجة تشريع تم تمريره في أواخر السبعينيات والثمانينيات. وكانت الدولة «شريكًا صامتًا يمتلك حصة لا تقل عن 25 في المئة» (بولينغ، 1993، ص: 15). وكما أشار بيرتيس في هذه المرحلة، لم تكن مشاريع القطاع العام لتتلقى نقدًا أجنبيًا لواردتها غير ما تكسبه من صادراتها أو، إن لم تكن الأسواق الأجنبية متاحة لها، من «صادراتها للسوق المحلية»، أي، المبيعات المحلية لمنتوجاتها مقابل العملة الصعبة» (بيرتيس، 1993، ص: 57).

وعلى الرغم من هذه الإصلاحات، تجنبت الدولة تعرية شرعيتها الهشة بالكامل من خلال الحفاظ على درجة من السياسات الاجتماعية، وآليات إعادة التوزيع. وقد أخذ هذا شكل الدعم الحكومي والخدمات العامة، والتي كانت مدعومة من النخبة خوفًا من الفوضى الاجتماعية. وكانت الدولة السورية في ذلك الوقت منشغلة بإقناع جميع مجموعات المصالح بنياتها الحسنة. فمن جهة، أقنعت القطاع الخاص بالتزامها بالإصلاح، ومن جهة أخرى واصلت دعم السلع الأساسية من خلال دعم حكومي كبير للحفاظ على قاعدة دعمها (هايدمان، ستيف مقتبس في كوليام، 1999، ص: 92).

وفي الحصيلة، أدى العبء الناجم عن نفقات الدولة في غياب العائدات إلى أزمة اقتصادية خطرة، أخذت شكل نقص النقد الأجنبي. وكان اقتصاد الدولة المخطط قد وصل إلى نهايته المنطقية، ولم يعد قادرًا على المضي قدمًا من دون أن ينهار. وكان المسار البديل الذي اتبعته الدولة في تلك المرحلة هو تشجيع متزامن للقطاعات المختلطة من جهة، ونمو يقوده التصدير من جهة ثانية. وباختصار، بدأت الدولة بعملية تحشيد ضخمة الموارد الخاصة ورأس المال لغرض التنمية الاقتصادية. وترافق هذا التحول في مشروع التنمية الاقتصادية بسلسلة من الإصلاحات الجادة، والتي يزعم كثيرون بأنها ميَّزت المرحلة الأولى للتحرير الاقتصادي الذي لا يمكن عكسه في سورية. وقد شمل ذلك تدابير لتحرير التجارة والاستثمار من خلال توسيع نطاق القطاع الخاص.

2. 4 . اقتصاد السوق والتقشف التنافسي: 1985-1990

شهدت الفترة ما بين عامي 1985 و1990 بداية تنافسٍ متزايدٍ بين القطاعين العام والخاص، والذي كان يعكس التحول في إستراتيجية التنمية العالمية، إذ اكتسب مستثمرو القطاع الخاص دورًا مهيمنًا في توجيه السياسات الاقتصادية في الدول القومية. وبدلًا من خصخصة مؤسسات الدولة، فرضت الدولة السورية منطق المنافسة على الشركات الحكومية مجبرة إياها على النجاح أو الفشل. وفي حين قُدم للقطاع الخاص حوافز عديدة، بما فيها التخفيضات الضريبية والإعفاءات الضريبية، كان القطاع العام يزاحم باستمرار لتلبية الحاجات الاجتماعية للسكان المحليين، ومواكبة مستويات الربحية (بيرتيس، 1992). وأدى الضعف الناشئ للاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية إلى مزيد من تعزيز التحول نحو اقتصاد السوق، وبمبادرة وقائية سعت الدولة السورية لإعادة توجيه سياساتها الاقتصادية من خلال التدابير التقشفية، والإصلاحات التي فرضتها على نفسها. وقد تجدّدت الدولة السورية مرارًا وتكرارًا، لكنها لم تفقد أهميتها باعتبارها قوة اجتماعية، ودورها كوسيلة لتراكم رأس المال. وكما سنرى في القسم المقبل، ففي حين تُرك دور الدولة الاقتصادي للقطاع الخاص في العديد من القطاعات، لا تزال الدولة تمارس سلطتها في تنفيذ التغييرات السياسية التي من شأنها أن تضمن تراكم رأس المال، فضلًا عن ضمان بقاء الدولة. وبالتالي، كانت الدولة منخرطة في تأدية مهمتين: زيادة نفوذ القطاع الخاص، وإعادة هيكلة المشهد السياسي ليعكس موازين القوى الاجتماعية المتغيرة. وهذه مهمة حساسة للغاية، وتنعكس في طبيعة التحرير التدريجي وغير المتكافئ في سورية.

وكانت هذه المرحلة من الإصلاحات تهدف إلى تحرير الاستثمار، التجارة والأسعار، كتحول كبير في السياسة لمصلحة القطاع الخاص (بيرتيس، 1993، ص: 59). ونتيجة لذلك، حصل القطاع الخاص على العديد من المكاسب المهمة خلال هذه الفترة. وعلى سبيل المثال، بينما كان صناعيو القطاع الخاص في العام 1983 قادرين على الاحتفاظ بنسبة 50 في المئة من عائدات تصديرهم من العملة الصعبة، ارتفعت هذه النسبة بحلول العام 1987 إلى 75 في المئة، وتوسعت مجموعة السلع المشمولة بهذا القانون أيضًا (ريتشاردز، 2001، ص: 48). ويشير ريتشاردز إلى مكاسب القطاع الخاص الجديدة باعتبارها خلطًا بين «رأسمالية المافيا» و«اشتراكية العرب»، إذ أصبحت السلطة متركزة أكثر وأكثر في أيدي القطاع الخاص من خلال إمكانية وصوله إلى بيروقراطية الدولة.

وفي القطاع الزراعي، أفادت الإصلاحات كبار ملاكي الأراضي والمزارعين المتطورين. ففي بداية الثمانينيات، كان القطاع الخاص قد اكتسب دخولًا إلى القطاع الزراعي، وباستثناء القطن، القمح، والشوندر السكري، كان له مدخلٌ إلى السلع الأخرى كافة. «وبقيت زراعة القطاع الخاص القوة المهيمنة في الإنتاج الزراعي، وبين العامين 1987 و1991 كانت تمثل ثلثي الأراضي القابلة للزراعة» (كوبليام، 1999، ص: 48-49). واستجابة لشروط الصادرات المربحة، أصبح الإنتاج الزراعي متخصصًا أكثر فأكثر، وموجهًا نحو الأسواق الخارجية. ويزعم ريتشاردز أن تغييرات كهذه عززت العلاقة بين التجار والقيادة العسكرية لإقامة «تحالف الجندي-التاجر» (ريتشاردز، 2001، ص: 49). ودفعت أزمة النقد الأجنبي الثانية في العام 1986 الدولة السورية إلى الانخراط في توليد موارد النقد الأجنبي من خلال تشجيع نمو يقوده التصدير ودور أكبر للقطاع الخاص. وكما أشار سكر، فإن «الإستراتيجية الجديدة تدعو إلى تصدير «ما يمكن تصديره»، وتم اتباع هذه السياسة حتى على حساب الإيفاء بالحاجات المحلية» (سكر، 1993، ص: 34). وبالإشارة إلى الظاهرة نفسها يكتب بيرتيس:

بصرف النظر عن التجارة الخارجية وأنظمة التداول، انطوت هذه المرحلة الأولية من الانفتاح الثاني على تحرير كبير في الاقتصاد الزراعي لسورية.... وكان المستفيدون من الأنظمة الجديدة بالدرجة الأولى «الطبقة الجديدة» من رجال الأعمال والمحسوبية الرأسمالية، والذين كان نجاحهم الاقتصادي يعتمد كثيرًا على علاقتهم بأعضاء من نخبة النظام (بيرتيس، 1993، ص: 57).

وكانت التدابير التحررية لأواخر الثمانينيات تنطوي على الابتعاد عن التسعير الاجتماعي نحو التسعير الاقتصادي، خفض الدعم الحكومي للمنتوجات الزراعية، ترك المزارعين على أرضية متساوية مع القطاع الخاص، خفض كميات المواد الغذائية المحصصة، والتي أزالت السوق المضمونة للمزارعين، وقاعدة متزايدة للضرائب (15 في المئة ضريبة مبيعات فُرضت على السلع الكمالية). ونتيجة لذلك، أصبحت القدرة التنافسية ما يحدد بقاء القطاعات المختلفة للاقتصاد. وغالبًا ما كانت الآثار التوزيعية للإصلاحات تعني أن فجوة الدخل قد اتسعت داخل المجتمع السوري، مع أقلية تراكم معظم الثروة. وبينما أدى تناقص القطاع العام إلى بطالة هائلة، كان مديرو وموجّهو القطاع العام ليخسروا بالتأكيد، ما لم ينجحوا في منافسة القطاع الخاص (سكر، 1993، ص: 38).

خلال عقد الثمانينيات، قامت الدولة بتنفيذ عدد من الإصلاحات السياسية لتسهيل مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد. فعلى سبيل المثال، تم تشكيل هيئات مستقلة لصنع القرار - مثل لجنة رئيس الوزراء لتوجيه الواردات، الصادرات والاستهلاك مع نفوذ وحضور كثيف من القطاع الخاص – لاتخاذ قرارات السياسة. وإضافة لذلك، تم تعديل مجلس الشعب لزيادة عدد المرشحين المستقلين عن طريق إدخال أعضاء من غرف التجارة من مختلف المدن. وفي العام 1990، كان ثلث المقاعد في مجلس الشعب قد خصص بالفعل للقطاع الخاص، ما يسلط الضوء على التحول الجذري للدولة السورية على مدى العشرين عامًا (1970-1990). «كما كان هذا أيضًا علامة على أن حزب البعث، على الرغم من أنه ما يزال كيانًا مولدًا للرعاية، كان في طور خسارة قيادته الأيديولوجية ودوره المحوري في العملية السياسية» (كوليام، 1999، ص: 91-92).

3. انتصار الرأسمالية العالمية ونهاية تخطيط الدولة: 1990-2000

بشَّر النظام العالمي الجديد بمرحلة جديدة من الانفتاح الحقيقي في سورية. ولم تكن الدولة السورية قد تخلت بالكامل عن سياسات التخطيط المركزي حتى العام 1990، ولم تحاول سورية حتى العام 1991، حتى مع إدخال قانون الاستثمار رقم 10، القيام بتغيير جذري لسياسة إحلال الواردات من خلال تحرير الاستثمار والخدمات المصرفية[13]، ومقابلة هذا التغير في السياسة الاقتصادية مع إصلاحات سياسية مهمة على مستوى الدولة. لقد وضع عقد التسعينيات النظام السوري أمام تحديات خطرة؛ مع انهيار الكتلة الشرقية وهيمنة الاقتصاد الرأسمالي، والأداء الفاشل للقطاع العام، حاول النظام السوري إعادة توجيه اتجاه سياساته (بولينغ، 1993، ص: 19؛ سكر، 1993، ص: 31؛ كينل، 1993، ص: 1). وقد استلزمت إعادة التوجيه هذه إدخال سياسات اقتصادية مهمة، كانت تعكس هيمنة الاقتصاد العالمي. وكما أشار أوين وباموك، فإن أغلبية النخبة في الشرق الأوسط كانت قد اقتنعت أنه باستثناء التحرر الاقتصادي، ليس من وسيلة أخرى للمضي قدمًا (أوين وباموك، 1999، ص: 242). وفي خضم هذه العملية، خضعت الدولة لعملية إعادة هيكلة، وإن كانت بطيئة وغير متكافئة. وتصدرت القوى الجديدة، والتي كانت قد اكتسبت القوة خلال المراحل السابقة من الانفتاح، المشهد ومارست الكثير من السلطة في تحديد السياسة الاقتصادية. وهكذا، بدأت سورية بالسعي وراء اقتصاد السوق بطرق أكثر صراحة مما كانت عليه في العقد السابق. وسيتناول هذا القسم التحولات السياسية المهمة للتسعينيات، والتأثير غير المتكافئ لهذه السياسة على الفئات الاجتماعية المختلفة في سورية. ومن الجدير بالذكر أن التغييرات السياسية تطلبت إعادة هيكلة جذرية للدولة السورية، وهو المشروع الذي استمر في عهد بشار الأسد.

ويبحث آلان ريتشاردز (2001) الفترة من أزمة عام 1985 وحتى عام 2000، كيفية تشكُّل السياسات خلالها. تجسد التدبير الأول لتحول التنمية الاقتصادية بقانون الاستثمار رقم 10، والذي كان يهدف إلى جذب المستثمرين السوريين والكويتيين وغيرهم من المستثمرين العرب الذين فرّوا من الكويت خلال الغزو العراقي للاستثمار في سورية. وتكمن أهمية هذا

(13) يمكن مقارنة قانون الاستثمار السوري رقم 10 بقانون الاستثمار المصري رقم 43 للعام 1974. وقد قيل إنه في حين نفذت مصر إجراءات تحررية في الاستثمار والتجارة، تخلفت سورية في هذين المجالين، ولم تفعل حتى العام 1991، عندما شرعت الدولة السورية بتحرير واسع النطاق للاقتصاد من خلال منح حرية الاستثمار والصرف والتجارة للقطاع الخاص.

القانون في حقيقة أنه يمثل تغييرًا جذريًا عن الإصلاحات الاستثمارية المترددة للثمانينيات، فمن خلال إدخال هذا القانون، منحت الدولة حرية كاملة وضمانًا للمستثمرين في ظل أوضاع مواتية للغاية. كما كان يعني أيضًا أنه أصبح بإمكان مستثمري القطاع الخاص الآن الانخراط في أي قطاع من قطاعات الاقتصاد، إذ أصبح نطاق نشاط القطاع العام محدودًا أكثر فأكثر. وبحسب ما كتب فداء نصر الله، فإن قانون الاستثمار رقم 10 لم يوسع النطاق الأم لنشاط القطاع الخاص وسلطته السياسية فحسب، بل إنه قدم أيضًا مجالًا واسعًا لرأس المال الأجنبي، والذي كان يهدف إستراتيجيًا إلى تشجيع رأس المال اللبناني في سورية (نصر الله، 1993، ص: 137).

ولا ينبغي إغفال أن القوانين التي وسّعت الحصة الإجمالية للقطاع الخاص في الاقتصاد كانت قد أُدخلت في بدايات العام 1988 عندما فضلت وزارة الصناعة دورًا معكوسًا للقطاعين العام والخاص من حيث حرية الإنتاج والاستثمار. ووضعت قائمة بثلاثين صناعة لتبقى حكرًا على القطاع العام، وتُركت البقية متاحة للقطاع المختلط والقطاع الخاص. وكانت الحكومة قد حدَّدت سابقًا الصناعات التي يُسمح للقطاعين الخاص والمختلط بدخولها، ووجميع ما تبقى كان حكرًا على القطاع العام (سكر، 1993، ص: 33).

وكان ريتشاردز قد سلط الضوء على الجوانب المهمة لقانون الاستثمار رقم 10، والذي عكس توازنًا جديدًا للقوى لمصلحة القطاع الخاص: «بموجب هذا القانون، والذي يغطي الاستثمارات التي تزيد على 10 مليون ليرة سورية (240.000 دولار)، يمكن للمستثمرين اقتراح مشاريع في أي قطاع اقتصادي. وتُعطى المشاريع الموافق عليها إعفاء ضريبيًا لمدة سبع سنوات، وغالبًا ما تعفى من الرسوم الجمركية والقيود المفروضة على الاستيراد، وتُمنح ربحية وافرة وسماحًا بتحويل العملات الأجنبية إلى الخارج» (ريتشاردز، 2001، ص: 49). وفي محاولة لتعزيز التنمية التي يقودها التصدير، حصلت الشركات التي تصدر أكثر من 50 في المئة من إنتاجها إعفاء ضريبيًا لمدة عامين إضافيين (سكر، 1993، ص: 35؛ بيرتيس، 1993، ص: 60). وإلى جانب الإعفاءات الضريبية، مُنحت الشركات إعفاءات من الرسوم الجمركية وقيود الاستيراد. كما سمح هذا القانون أيضًا بتشكيل شركات مساهمة، ومصارف خاصة أول مرة في سورية (سكر، 1993، ص: 33). وبالتوازي مع قانون الاستثمار رقم 10، تم إدخال قانون جديد للضرائب، والذي خفض ضريبة الشركات والأعمال التجارية إلى حد كبير.

وفي حين كان الهدف المعلن لهذا القانون جذب المستثمرين، غير أنه يشير بوضوح إلى الأهمية المتزايدة لمستثمري القطاع الخاص في الاقتصاد السوري، ما سمح للقطاع الخاص بالانخراط في قطاعات كانت سابقًا حكرًا على القطاع العام فحسب. وكما أشار كينل، فإن تحرير عام 1990 كان في منزلة تغير مفاجئ في الطبيعة المتحفظة لانتقالات العقود السابقة (كينل، 1993، ص:1). وبالاستفادة من فشل الدولة في قطاعها العام، وفي دولة بلا رؤية للتنمية الاقتصادية، استطاع القطاع الخاص استغلال نقاط الضعف هذه بنجاح، وتعزيز موقعه الهيكلي داخل الاقتصاد السوري. إذ بحلول التسعينيات، وأول مرة منذ العام 1963، كان للقطاع الخاص الحصة الأكبر في الاقتصاد السوري من حيث الاستثمارات مقارنة مع القطاع العام (بيرتيس، 1993، ص: 60؛ هينيبوش، 1993، ص: 106). وبحسب ما كتب باتريك سيل، فإن هذا القانون كان في منزلة مَعلَم على طريق التنمية الرأسمالية في سورية (سيل، 1993، الصفحة العاشرة).

وكانت هيمنة القطاع الخاص قد صيغت بمصطلح «التعددية الاقتصادية» التي أصبحت تميّز الاقتصاد السوري خلال فترة التسعينيات وما بعدها. وعلى الرغم من تضليله، غير أن المصطلح لم يزل مهمًا من حيث أنه يوحي بانتهاء هيمنة القطاع العام على الاقتصاد. وفي حين كان يقال إن القطاعات العامة والخاصة والمختلطة في السبعينيات وأوائل الثمانينيات تكمل بعضها بعضًا، فإنه بحلول أواخر الثمانينيات وفي التسعينيات قيل إن القطاعات الثلاثة يجب أن تنافس بعضها بعضًا (سكر، 1993، ص: 33)[14]. ففي الزراعة على سبيل المثال، اكتسب القطاع الخاص سيطرة على الإنتاج والتسعير والتسويق

(14) ويضيف سكر قائلًا: "يهيمن القطاع العام على النفط، الأعمال المصرفية، البناء، وحتى وقت قريب على التجارة الخارجية، بينما كان القطاع الخاص يهيمن على الزراعة، السياحة والتجارة الداخلية" (سكر، 1993، ص: 26).

خلال تحرير فترة التسعينيات. وعلى الرغم من هيمنة القطاع الخاص، لا يزال القطاع العام يسيطر على الغذاء، السكر، المنسوجات، المواد الكيماوية، الهندسة، الإسمنت ومواد البناء (كوليام، 1999، ص: 49-50).

وتعليقًا على وتيرة الإصلاحات والعقبات التي تحول دون الإصلاح، يكتب سكر، إنه، نظرًا إلى توازن القوى الهش في المجتمع السوري، والتأثيرات الاجتماعية السلبية للتحرير الاقتصادي، فإنه من الممكن جدًا أن تتبع الإصلاحات وتيرة بطيئة وتدريجية. ويزعم سكر بأنه، في مسار فترة التسعينيات، ظهرت وجهتا نظر معارضتان لمسار الإصلاح الخاص:

تتناول الأولى تحول المشاريع العامة إلى شركات مساهمة، مصنفة إياها بحسب وظائفها في إطار عدد من الشركات القابضة، كتلك الموجودة، على سبيل المثال، في مصر والجزائر، كتمهيد لإصلاح وإعادة تأهيل المشاريع الفردية على أساس كل حالة على حدة. وقد تركت وجهة النظر هذه الباب مفتوحًا لإدخال القوانين والأنظمة الجديدة الضرورية، التي يمكنها تحويل هذه المشاريع إلى كيانات ربحية موجهة نحو السوق. وتنطوي وجهة النظر الأخرى على تعديل القوانين والقواعد والأنظمة القائمة التي تحكم عمليات المشاريع العامة لجعل المشاريع تتمتع بمزيد من الاستقلالية. وتقترح أنه ينبغي أن تُعطى المشاريع مزيدًا من حق اتخاذ الرأي في شراء المدخلات ومخرجات التسويق وتحديد الأسعار، وينبغي أن تبقى على جميع الفائض التي تولده، وتسلم الضرائب فحسب للحكومة المركزية. ومع ذلك، لا تزال وجهة النظر هذه ترى أنه ينبغي لتحديد الأسعار أن يبقى مركزيًا، وأن يتم توجيهه استنادًا إلى اعتبارات اجتماعية واقتصادية (سكر، 1993، ص: 41).

من الاقتباس أعلاه، يبدو واضحًا أن منطق التنمية الرأسمالية، المنافسة والسعي وراء الربح قد أصبح مسار التنمية الاقتصادية من دون منازع. ويبدو أن الفرق الوحيد بين وجهتي النظر هو مدى السرعة التي ينبغي أن تنفذ بها الإصلاحات وما إذا كان الفقراء والعمال في حاجة إلى حماية من الآثار الجانبية لإصلاحات كهذه أم لا.

إن الحفاظ على القطاع العام كمنتج للسلع الأساسية يحاكي الواقع الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع السوري أكثر من افتقاره إلى الالتزام بالتحرر الاقتصادي. فإن ما يقارب المليونين من مجموع ثمانية عشر مليونًا من السوريين يعيشون دون خط الفقر وفقًا لتقرير الأمم المتحدة للعام 2005 حول سورية. ونسبة الـ 14 في المئة الرسمية لمعدلات البطالة لا تشمل أولئك الذين لديهم وظائف غير ثابتة وغير مؤمنة. وطالما بقي القطاع العام يسيطر على إنتاج السلع الأساسية، سيكون هناك ضمان مؤكد للاستقرار السياسي والنظام الاجتماعي، وهو الأمر الذي تسعى وراءه النخبة الممزقة، ولكنها ناشئة حديثًا (بيرتيس، 1993، ص: 63). وقد قدم ريتشاردز أيضًا تفسيرات مشابهة لوتيرة الإصلاح البطيئة؛ إلى جانب الخوف من الفوضى الاجتماعية، فإن المصالح المكتسبة للبرجوازية القديمة ونخبة الدولة هي العوامل الأخرى التي كانت عائقًا في وتيرة الإصلاحات في سورية، والتي كان ريتشاردز يدعوها بالإصلاحات السورية «المعوقة» (ريتشاردز، 2001، ص: 46).

وسبب آخر لإشراك القطاع العام كان عدم قدرة القطاع الخاص على تحمُّل مهمة تنمية الاقتصاد الوطني من خلال إحياء القطاعات الإنتاجية للاقتصاد؛ الأمر الذي يستمر في منع الاقتصاد السوري من التخلي عن دعم قطاعه العام (هينيوبش، 1993، ص: 101-102؛ هينيبوش، 1990). ونظرًا إلى ترابط الاقتصاد العالمي بتقسيماته العالمية للعمل، فإنه من غير المرجح أبدًا أن تتمكن الطبقة الحاكمة السورية من تحقيق هذا الهدف، عندما تتمكن من إيجاد طرق بديلة لتراكم رأس المال.

وبالتأكيد، أدت الإصلاحات الاقتصادية إلى استقطاب الثروة، وتهميش أغلبية السكان السوريين. فقد كان هناك تركيز للملكية في أيدي أقلية في حين تقلصت حصة البرجوازية الصغيرة من الدخل الوطني بصورة جذرية في عُقب صدور قانون الاستثمار رقم 10. «في العام 1991، بلغ متوسط رأس مال المشروعات الصناعية الخاصة المنشأة حديثًا 25.000 دولار فقط، بينما متوسط رأس المال المستثمر في الشركات الصناعية والخدمية التي تأسست بموجب قانون الاستثمار رقم 10

للعام 1991 تجاوز 4 مليون دولار» (بيرتيس، 1993، ص: 62). ومع توسيع الدولة لدور القطاع الخاص، كانت قد تخلت عن دورها الفعال في دعم السياسات الاجتماعية وتدابير إعادة التوزيع. ولم تكن السياسات الاجتماعية ونفقات الدولة في الأغلب مدعومة من الضرائب، بل من خلال مبيعات النفط التي، وفقًا لصندوق النقد الدولي، ستزول بحلول العام 2020. وفي الوقت نفسه، كان أداء القطاع الخاص هامشيًا من حيث النمو الإيجابي وتدابير إعادة التوزيع، فقد انخفض معدل خلق فرص العمل من 4.8 في المئة في العام 1990 إلى 2.9 في المئة في العام 2000. ووفقًا لتقرير التنمية البشرية العربية للعام 2005، فقد ارتفعت معدلات البطالة من 9.5 في المئة في العام 2000 إلى 14 في المئة في العام 2004، وتشير تقارير أخرى لنسبة بطالة تبلغ 20 في المئة (تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية العربية 2005، AHDR).

ومع استمرار التحرير، ليس من المؤكد أن تتسارع وتيرته من دون الحاجة إلى إصلاحات سياسية جدية فضلًا عن المجازفات السياسية بالنسبة للنظام. وقد أشار بيرتيس إلى إنشاء البورصة السورية إلى جانب شركات التأمين الخاصة والمصارف الخاصة الأجنبية كجزء من حزمة الإصلاح التي كانت تجري خلال فترة التسعينيات (بيرتيس، 1993، ص: 63-4). وبالفعل، أجبرت المخاطر السياسية التي ذُكرت سابقًا النظام ليكون اختياره لمصلحة التحرير الانتقائي، الأمر الذي كان تقرير صندوق النقد الدولي (2005ب) قد أشار إليه.

وقد واجه النظام السوري عددًا من المشكلات الاجتماعية والاختلالات الاقتصادية بحلول العام 2000، والتي تضمنت نسبة 4 في المئة في نمو القوى العاملة مع 1 في المئة نمو في الاقتصاد (ريتشاردز، 2001، ص: 46). ولمعالجة هذه المشكلات، استمر النظام السوري في مسار التكامل الاقتصادي من خلال توقيع اتفاقيات تجارة حرة ثنائية، مثل اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى (الجافتا)، منظمة التجارة العالمية، والشراكة الأوروبية المتوسطية (وحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU)، 2005). وهكذا، كان تحرير التجارة والاقتصاد قد هيمن على البعد السياسي الاقتصادي للنظام السوري طوال الفترة بين العامين 2000 و2005.

ومنذ أن تولى بشار الأسد السلطة في العام 2000، برزت آراء مختلفة حول ما قد يضمره حكمه للدولة السورية واقتصادها. وفي حين شككت وسائل الإعلام في المنطقة بأي تغيير جوهري في الاقتصاد والدولة السورية، كانت الدلائل توحي بغير ذلك. وفي الواقع، يمثل حكم بشار الأسد نقطة تغيير حاسمة عن عصر أبيه. وهذا التحول هو انعكاس لتحول أكبر في طبيعة مصالح الطبقة الحاكمة. فمن أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي بنجاح، توصلت النخب السورية الحاكمة إلى إدراك حاسم. ولم يعد إطار حزب البعث وطريقته في تنظيم الدولة يمثل مصالح الفصائل الناشئة حديثًا من الطبقة الحاكمة. وعلى الرغم من أن القوى الأمنية والعسكرية كانت تقاوم أي تغيير جذري في طبيعة الدولة وحزب البعث، كانت عملية تدريجية لاجتثاث «البعثنة» تجري منذ بداية السبعينيات كجزء لا يتجزأ من التحرير الاقتصادي وتطور الرأسمالية في سورية.

3. 1. التنمية الاقتصادية النيوليبرالية ونظام بشار الأسد: 2000-2005

مع رحيل حافظ الأسد، كان على ولده بشار الأسد أن يتعامل مع الإرث الذي خلفه له والده. وعلى الرغم من التوقعات المختلفة من عهد بشار الأسد، غير أن نظامه واصل مسار التنمية الاقتصادية الذي كان قد وضعه والده. وتعتبر التطورات التي خضع لها الاقتصاد والدولة السورية في ظل نظام بشار الأسد دليلًا على التحول النوعي للدولة السورية. وقد كان للنفوذ المتصاعد لفصائل الطبقة الحاكمة المؤيدة للإصلاح ومشاركتها عملية صنع القرار السياسي منذ التسعينيات، أن يحدد مسار التنمية الاقتصادية وإصلاح الدولة في عهد بشار الأسد. وفي حين كان الحرس القديم، مجسدًا بأعضاء حزب البعث، قد قاوم الوتيرة المتسارعة للإصلاح، كان الواقع أن هيمن المنطق الليبرالي الجديد للإصلاح الاقتصادي على تشكيل مجموعة واسعة من الإصلاحات المؤسساتية والقانونية والسياسية. وعلى الرغم من هذه النزعة القوية نحو إصلاح السوق، كان هناك

عقبات جدية أمام المشروع الليبرالي الجديد. ويمكن تلخيص هذه العقبات بأنها بقايا مجتمع تقليدي مثل الاقتصاد الأخلاقي والأعراف. وتتمثل العقبات الأخرى بنقاط الضعف الهيكلي في الاقتصاد السوري، والإطار القانوني الذي لا يفضي إلى اقتصاد عالمي تنافسي، إذ يسعى المستثمرون لضمان ملكياتهم الخاصة. وقد كانت النتائج حتى الآن تشكيل رأسمالية محسوبية، فقد أدت الروابط القديمة بين الطبقات الحاكمة إلى فرص جديدة لطبقة حاكمة متحولة أكثر انسجامًا مع المنطق الاقتصادي العالمي. وهذا يعني أن مفهوم الاقتصاد الوطني قد تلاشى في مواجهة تراجع القطاع العام.

سيناقش هذا القسم وصول بشار الأسد إلى السلطة، الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في عهده، وما تعنيه هذه الإصلاحات من حيث توازن القوى الطبقية وتحول الدولة، وأخيرًا تأثير هذه الإصلاحات. في مقالة صحفية نُشرت في العام 2005 حول طبيعة حكم بشار الأسد، أشار سامي مبيض إلى أن البرلمان السوري مُزين بصور لرؤساء برلمانيين محافظين تعود إلى العام 1919 وحتى يومنا هذا. وقبل عشر سنوات، لم تعد هذه الصور موجودة كجزء من تاريخ سورية. وطالما أن الماضي المحافظ قد تمت استعادته، فإن صورًا لقادة اشتراكيين من الستينيات لا تزال موجودة في البرلمان الحالي (مبيض، 2005). وهذا يشهد على الوضع الحالي حيث القوى المحافظة أصبحت ممسكة بتوازن القوى. وكما ذكر آنفًا، فإن «التعددية الاقتصادية» تنعكس في العناصر المختلفة التي صورت في البرلمان السوري، على الرغم من أنه من الواضح جدًا والمعترف به من الكثيرين أن نفوذ حزب البعث كان في تراجع منذ وقت طويل. ومن خلال الجمع بين فصائل الطبقة الحاكمة الناشئة والبعثيين المؤيدين للإصلاح، كان بشار الأسد قد انخرط في إعادة صوغ الدولة والاقتصاد السوري. وبخلاف والده، لم يتردد بشار الأسد بالاستعانة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي[15]. وفي الواقع، كان وزير ماليته الذي عُيّن في عام 2005 خبيرًا اقتصاديًا سابقًا في البنك الدولي. ومن وجهة النظر هذه، فإن فترة حكمه مهمة جدًا، ولا سيّما من حيث تأثيرات المسار الجديد للتنمية الاقتصادية على عملية تشكيل الطبقة والمشكلات الاقتصادية-الاجتماعية التي قد تصاحبها.

وباعتماد أجندة تنمية اقتصادية ليبرالية جديدة، كان بشار الأسد قد اتبع سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، والتي زادت من توسيع نطاق نشاط وحرية القطاع الخاص. وتشمل الإصلاحات الاقتصادية مزيدًا من تحرير التجارة، والاستثمار وتدفقات رأس المال الأخرى، وجميعها نقلت صنع القرار السياسي إلى أيدي أقلية في المصرف المركزي لسورية ووزارة المالية. ويميل تقويم أجراه صندوق النقد الدولي لفترة التحرير بين العامين 1990 و2005 إلى الإشادة بسلسلة الإصلاحات التي قام بها النظام السوري. ووفقًا للتقرير، في ظل حكم بشار الأسد، «تم تحرير الأسعار إلى حدٍّ كبيرٍ، وتبسيط نظم الصرف الأجنبي والتجارة وتحريرها، وتبسيط النظام الضريبي، وتوسيع مجال القطاع الخاص ليشمل جميع قطاعات الاقتصاد فعليًا، بما في ذلك الأعمال المصرفية والتأمين» (صندوق النقد الدولي، 2005أ، ص: 25).

وقد تم توجيه الإصلاحات السياسية جميعها في عهد بشار الأسد نحو تسهيل الانتقال إلى اقتصاد السوق. وهذه الإصلاحات تستلزم نقلة نوعية في طبيعة الدولة تعكس المكاسب الهيكلية للنخبة الناشئة، وتكون أكثر انسجامًا مع متطلبات سوق العالم الرأسمالي العالمي (أي حاجات مستثمري القطاع الخاص لإطار تنظيمي وحماية قانونية). ويجري إنجاز مؤسسات الدولة الحديثة مع تصاعد الضغوط الاقتصادية ضد النظام، وقد برر فشل القطاع العام تسوية النظام مع القطاع الخاص. إن مؤسسات الدولة الحديثة، مع دعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وصدى بين الإصلاحيين السوريين، تستلزم جوهريًا إطارًا ديمقراطيًا ليبراليًا، بحيث يكفل حقوق الملكية الخاصة مع إطلاق العنان لقوى السوق. وقد أدت إصلاحات بشار الأسد إلى إعادة تنظيم القوى الاجتماعية، على الرغم من أنه من السابق لأوانه تحديد النتيجة النهائية لإصلاحاته طالما أن العملية ما زالت جارية. ومع ذلك، وفي هذه المرحلة، فإنه لا يزال من الممكن وصف التأثير العام لإصلاحاته.

(15) في عهد حافظ الأسد، كانت الإيرادات من الصادرات النفطية، حوالات العمال وغيرها من الريع الإستراتيجي تساعد سورية في تجنب التعامل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (ريتشاردز Richards، 2001، ص: 49).

فقد كان الإصلاح المهم في ظل بشار الأسد المشروع الكبير لبناء دولة حديثة، الأمر الذي استلزم إزالة العقبات السياسية أمام هكذا مشروع. وفي سورية، تم تحديد هذه العقبة بأنها علاقة حزب البعث بالدولة السورية فضلًا عن دور السلطة التنفيذية. وقد أدى التحول في السياسات الاقتصادية في الثمانينيات وما بعدها إلى تفكيك بطيء لقاعدة سلطة حزب البعث.

عادة ما كان حزب البعث يمثل الحراك الطبقي؛ ولكن، في عهد بشار الأسد كان مزيد من المستقلين وممثلي القطاع الخاص قد توغلوا في الدولة وغيرها من المناصب داخل المجتمع. وفي الوقت نفسه، كان بشار الأسد قد فرض تقاعدًا إلزاميًا للقوات الأمنية والعسكرية[16]. وفي حين يواجه الاقتصاد السياسي للبعثية تهديدًا جديًا من التحرير المتسارع للاقتصاد، قد لا تكون نهاية أهمية القوات العسكرية والأمنية بالسهولة ذاتها. وكما لاحظ كوليام، فإن «القوات المسلحة والأجهزة الأمنية قد بقيت المستودعات الأكثر متانة لسلطة الدولة.... ووصولها إلى الدولة والنظام كان مؤمنًا لضرورتها لأمن الدولة والنظام... وبخلاف مجلس الشعب، والجبهة الوطنية التقدمية، لا تتبع مراكز القوة العسكرية للرئيس» (كوليام، 1999، ص: 81). ويمثل تدمير سلطة القوات العسكرية والأمنية داخل البعث (سواء عن طريق التطهير أو الاستقطاب) ضربة أخيرة لهياكل الدولة القديمة التي كان البعثيون قد بنوها في الخمسينيات والستينيات.

ولم يكن حتى تولى بشار الأسد الحكم أن أصبحت السلطة التنفيذية خاضعة للتغيير. قبل بشار الأسد، كانت السلطة التنفيذية تمثل السلطة المطلقة لشخص الرئيس تقريبًا. فالرئيس يُعيّن رئيس الوزراء، ويعين رئيس مجلس الشعب، يسنُّ القوانين عندما لا يكون المجلس في حالة انعقاد، ويُشرّع من دون موافقة المجلس، يستخدم حق النقض ضد القوانين البرلمانية، وأخيرًا، يعزل مجلس الشعب (المرجع السابق نفسه، 1999، ص: 72). وقد كان تحول السلطة التنفيذية مدفوعًا بمطالب من النخبة المحلية والمؤسسات المالية الدولية على حد السواء. ويشير كوليام إلى أنه، وعلى الرغم من سياسات التحرير الاقتصادي للأعوام الخمسة والثلاثين الماضية، لا يشعر المستثمرون السوريون والعرب بحماية كافية من الدولة من خلال سيادة القانون (المرجع السابق نفسه، 1999، ص: 89). وقد كان هذا أحد الأسباب الرئيسية وراء المشروع الإصلاحي لبشار الأسد منذ توليه السلطة في العام 2000. وتجد هذه المطالب دعمًا داخل المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وعلى سبيل المثال، حدَّد تقرير صندوق النقد الدولي للعام 2005 حول سورية آفاق تراجع النفط باعتبارها مصدر قلق جدي للاقتصاد السوري. ويناقش التقرير أنه بحلول العام 2020 تكون سورية قد استنفدت مواردها النفطية. والطريقة الوحيدة التي يمكن للاقتصاد السوري من خلالها تحمل عبء انخفاض العائدات النفطية هي السعي بعملية سريعة لاقتصاد السوق. ويناقش التقرير أيضًا أن سورية قد فشلت في حل مشكلات البطالة والفقر بسبب فشلها في تأمين بيئة استثمارية مواتية للمستثمرين. وتنطوي الإصلاحات المقترحة لمساعدة الاقتصاد والمجتمع السوري على تحول جذري يبتعد من تخطيط الدولة باتجاه مؤسسة السوق الحرة. وتستند هذه الحجة إلى عدم كفاءة مؤسسات القطاع العام. فوفقًا للتقرير، فإن المؤسسات المملوكة للدولة تُنظَّم بطريقة غير عقلانية، بعمالة زائدة مرهقة، وتتلقى أجورًا غير كافية[17]. وقد أُقترح أن سورية في حاجة إلى تنويع اقتصادها من خلال توسيع قاعدة التصدير في الاقتصاد قبل نضوب النفط.

وتستلزم الإصلاحات الأخرى التي أوصي بها توسيع نطاق نشاط القطاع الخاص، والإصلاحات المالية، التي من شأنها أن تؤدي إلى إصلاح نظام الدعم المالي وخفض الإنفاق العام. كما قدم التقرير أيضًا التوصيات والاقتراحات التالية: جعل البنك

(16) كان حزب البعث قد تغلغل في المجتمع السوري بكل الطرق، وكان لنفوذه داخل القطاع العام تأييد جماهيري بين السوريين الذين يعتمدون على الدعم الحكومي. إن تدمير البعثيين ليس بمعركة سهلة ليفوز بها الإصلاحيون.

(17) في العام 2005، راوحت المؤسسات المملوكة للدولة من القطاع النفطي، الاتصالات، المرافئ، توليد الطاقة وتوزيعها، المياه، النقل الجوي، أسعار السلع الأساسية.

المركزي يعمل كوكيل مالي، ونقل الجزء الأكبر من الأصول من المصرف التجاري السوري إلى البنك المركزي السوري، توحيد سعر الصرف، تحرير التجارة، خفض التعريفات الجمركية وعدد المنتوجات المحظورة بشكلٍ جذريّ، الحفاظ على كفاءة القطاع العام من خلال خلق منافسة بين القطاعين العام والخاص (فرض متطلبات السوق وترك القطاع العام للفشل أو النجاح). والصناعات والشركات المستهدفة هي المستحضرات الدوائية، المنسوجات، الهندسة وتجميع السلع المعمرة.

ولكن، لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية هذه، فإنه من الضروري أن ينفذ النظام السوري سلسلة من الإصلاحات المؤسساتية. وتتمثل الأهداف المعلنة للإصلاحات المؤسساتية وفقًا لتقرير صندوق النقد الدولي بالآتي: «تهدف الإصلاحات المؤسساتية إلى تعزيز المنافسة، الحوكمة الرشيدة، حقوق الملكية وسيادة القانون. ومن شأن الإصلاح القضائي أن يهدف إلى تعزيز استقلالية الهيئة القضائية وتحديث التشريعات وتحسين عملية وفعالية العمل المتصل بالقضايا الجزائية» (صندوق النقد الدولي، 2005أ، 2005ب). ويناقش التقرير بأن هذه الإصلاحات ستؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار إلى سورية. وعلى الرغم من أن معظم هذه الإصلاحات قد تم تنفيذها في ظل نظام بشار الأسد، غير أن صندوق النقد الدولي يزعم بأن الإصلاحات لم تكن سريعة كفاية لمواجهة تحديات المجتمع السوري. فهناك حاجة أكبر إلى إعادة هيكلة شاملة للمؤسسات العامة، الأمر الذي يمكن تحقيقه إذا ما خضعت المؤسسات العامة لمنطق السوق في المنافسة.

وبحسب صندوق النقد الدولي، ولتحقيق اندماج ناجح في الاقتصاد العالمي، تحتاج سورية إلى تحديث دولتها واقتصادها. وتحديث الدولة يعني ضرورة فصل الحزب الحاكم أو المسيطر عن الدولة، بينما يستتبع تحديث الاقتصاد تغيُّرًا يبتعد عن التخطيط المركزي من حزب البعث، فضلًا عن فصل الاقتصاد عن المصالح السياسية، وهو الأمر الذي يؤمل منه جعل الاقتصاد أكثر عقلانية وفاعلية. وباختصار، ثمة من يقول إن سورية بحاجة إلى دولة حديثة، بعناصر ديمقراطية ليبرالية، مثل الأحزاب المتنافسة، الانتخابات الحرة، الإعلام الحر فضلًا عن مجموعة الحريات المدنية، والتي من شأنها جميعًا أن تخلق مجتمعًا مستقرًا قادرًا على العمل داخل السوق الرأسمالي العالمي.

وتأتي العقبات التي تحول دون الإصلاح بشكلٍ رئيسيٍّ من القوات الأمنية والعسكرية إلى جانب بقايا البرجوازية الصناعية القديمة التي تطالب بوتيرة إصلاح أكثر بطئًا. ولا تزال البرجوازية القديمة تحتاج إلى قدرٍ من الحمائية نظرًا إلى عدم وجود ميزة تنافسية. ويشير كل ما سبق إلى أن فصائل النخبة جميعها تتفق على نقطة واحدة وهي الحاجة إلى الاستقرار السياسي جنبًا إلى جنب مع الحرية الاقتصادية. وحتى الآن، يبدو أن الحاجة إلى الأولى قد أدت إلى وتيرة أبطأ وغير متكافئة للإصلاحات الاقتصادية، كاشفة التسويات التي ترغب النخبة القيام بها. ويشهد كوبليام أنه، منذ التسعينيات، كان حزب البعث يخسر لمصلحة القطاع الخاص والطبقات الجديدة لنخبة الانفتاح (1999، ص: 87).

وكان القطاع العام في تدهور على مدى العشرين سنة الماضية، في حين وصل القطاع الخاص إلى الهيمنة على الاقتصاد. وبحلول التسعينيات، كانت علل القطاع الخاص تشمل: «تعدد المنظمات الرقابية، لوائح تنظيمية مركزية لشراء المدخلات وتسويق المخرجات، سوء الإدارة، المعدات القديمة، العمالة الزائدة وقلة رأس المال. وخلال اقتراح الحلول، ركزت التعليقات على الحاجة إلى اللامركزية والاستقلالية الحقيقية، فصل الملكية عن الإدارة، تطبيق معايير اقتصادية في تقويم الأداء، التمييز بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وإعطاء القطاع العام الحوافز ذاتها التي تعطى للقطاعين الخاص والمشترك» (سكر، 1993، ص: 31-32). ومن المهم ملاحظة أن نظامي الأسد كليهما قد حافظا على القطاع العام، ليس من خلال الاستثمار الفعال والسياسات الصناعية، بل بالأحرى من خلال تعريضه للمنافسة مع القطاع الخاص.

وقد دق تقرير الأمم المتحدة حول سورية ناقوس الخطر بشأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لإصلاحات السوق في ذاك المجتمع. وقد استند التقرير في استنتاجاته على السجل القاحل للقطاع الخاص على مدى السنوات العشرين الماضية. وبوضعها الحالي، فإن سورية يجتاحها بطالة هائلة وفقر، توسع في القوى العاملة، وقطاع خاص عاجز فشل في الاستثمار في

قطاعات كانت قد تستوعب هذا المستوى من نمو القوى العاملة[18]. وفي مواجهة هذا الواقع، فإن التقرير يدعو الدولة السورية وبقوة إلى القيام بدور فعال وتدخلي في الاقتصاد. ومن أجل توسيع إيراداتها، يجب على الدولة إصلاح الهياكل الضريبية الحالية بحيث تصبح الضرائب أكثر إنصافًا من حيث توزيع التكاليف. ويحذر التقرير أيضًا من التحرير نظرًا إلى التأثير السلبي للاقتصاد العالمي على الصناعات الصغيرة، وعلى الصناعات المحمية بالتعريفة الجمركية مثل صناعات السلع الاستهلاكية المعمرة، المستحضرات الدوائية، المنسوجات والألبسة. وعلى الرغم من هذه التحذيرات، قامت الدولة السورية في عهد بشار الأسد بنقل سلطات صنع القرار الاقتصادي بدرجة أكبر إلى القطاع الخاص.

وفي وقت لاحق، حلت الأسعار الاقتصادية محل الأسعار الاجتماعية، التي لم يعد من الممكن أن تستمر من جانب دولة تخلت عن مصادر إيرادها، مع منحها تخفيضات ضريبية كبيرة وإعفاءات ضريبية للقطاع الخاص. ومزيد من الإصلاحات توازت مع عملية فصل الإشراف السياسي عن الإشراف الاقتصادي، محيلة القرارات الاقتصادية لقوى السوق (ممثلة في الدولة بالبنك المركزي ووزارة المالية). وتزايد دور التكنوقراطيين في صنع القرارات الاقتصادية وتحديد خيارات الإنتاج والاستهلاك. وتسلم خبراء من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مهمات في مختلف الوزارات، لملء الفجوة التي خلفها نظام الأسد المفلس في المكان. ودخل بناء المؤسسات أيضًا في المشروع الأوسع لإدخال اقتصاد السوق إلى سورية. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه المؤسسات بتحقيق الكفاءة في أثناء «عقلنة (ترشيد)» البيروقراطية. وبعبارة أخرى، على الدولة أن تعزل بيروقراطيتها الثقيلة، وتخفض تكاليف إدارة الدولة. وفي الوقت نفسه، تهدف سلسلة من الإصلاحات القانونية والمؤسساتية إلى تأمين حقوق الملكية الخاصة والعقود. وما أن توسع نطاق القطاع الخاص حتى بدأت الدولة بعملية فرض ضرائب ثقيلة على السكان. وفي حين أن لهذه العملية، عند هذه اللحظة، الكثير من العيوب، من المتوقع أن يكون فرض الضرائب في المستقبل القريب أكثر عقلانية وفعالية.

كانت المراحل الثلاث للانفتاح تهدف أولًا إلى تعزيز طبقة رأسمالية تحت إرشاد وتوجيه الدولة؛ ومن ثم، في الثمانينيات، تم توسيع نطاق نشاط القطاع الخاص، وأصبح دوره في الاقتصاد أكثر هيمنة مقارنة بالقطاع العام؛ وفي أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، اكتسب القطاع الخاص حرية في اتخاذ القرارات بشأن التمويل والاستثمار، كوسيلة لدخول الاقتصاد العالمي. وبحلول العام 2000، توسع دور القطاع الخاص أكثر في التجارة الخارجية والاستثمار فضلًا عن التمويل. وهذا يشهد بالدور المهيمن للقطاع الخاص في الاقتصاد وسلطته في تحديد ليس السياسات المالية والنقدية فحسب، بل أيضًا في صوغ أجندة التنمية الشاملة لمصلحته الخاصة. وقد يكون من الملائم إنهاء هذه المناقشة باقتباس لنائب رئيس وزراء بشار الأسد للشؤون الاقتصادية، إذ يبرز هذا التصريح بوضوح الاتجاه السائد للسياسة الاقتصادية في عهد بشار الأسد: «في لقاء صحفي مع أرابيان بزنس، مجلة مقرها دبي، في شهر تشرين الأول / أكتوبر، ادعى السيد الدردري [نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية]: «نحن نعتمد تجارة حرة بالكامل، واستثمارات حرة، ومناخًا استثماريًا منفتحًا، ونقوم بتحرير سياساتنا النقدية والمالية، ونعمل على تحرير القطاع المصرفي والنظام المالي، وإزالة القيود الحكومية عنهما» (وحدة الاستخبارات الاقتصادية، 2005، ص: 22).

3. 2. العقبات أمام اقتصاد السوق الليبرالي الجديد

هناك عقبات مختلفة في طريق تطوير اقتصاد السوق، وأهمها القيود الهيكلية التي فرضها التقسيم العالمي للعمل والاندماج المتزايد للاقتصاد العالمي. وفي الوقت نفسه، يفتقر الاقتصاد السوري للمؤسسات والقوى العاملة الماهرة للمنافسة في الاقتصاد العالمي. ومن شأن غياب حماية لحقوق الملكية واستمرار بيروقراطية الدولة الكبيرة أن يثني الاستثمار

(18) تشكل عمالة الأطفال 18 في المئة من إجمالي القوى العاملة في سورية. ما يقارب الـ 70 في المئة من السوريين يكسبون أقل من 100 دولار شهريًا. سكان الأحياء الفقيرة يشكلون مليونين من أصل 18 مليون، إجمالي تعداد السكان في سورية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، 2005).

الأجنبي عن دخول الاقتصاد السوري، وهو واقع لا يمكن تجاهله (ريتشاردز، 2001، ص: 51؛ كارشيناز، 2001، ص: 59-79).

كما أن خوف النخبة على الاستقرار السياسي يحول أيضًا دون وتيرة سريعة للإصلاح الاقتصادي، الأمر الذي من شأنه أن يعوق تنفيذًا كاملًا لأجندة التنمية الاقتصادية الليبرالية الجديدة. وكما يلاحظ كويليام:

لا يمكن للدولة أن تتحمل التنازل عن دعم قطاعها العام الذي يشكل مصدر شرعيتها. وقد يخلق التحرير الاقتصادي الشامل استياءً واسع النطاق بين السكان السوريين، وقدرة الدولة على عزل نفسها عن المشاعر الساخطة قد يكون مقيدًا بشدة، إذ إن البطالة، وإزالة الدعم عن المواد الغذائية الأساسية، والنقص في خدمات الرعاية قد تؤدي جميعها إلى تآكّل الشرعية. ومن جهة أخرى، لن يكون التحرير الاقتصادي الشامل مفيدًا للبرجوازية لأنها ستتعرض لمنافسة شديدة (1999، ص: 94-95).

ويشير بولينغ إلى أن الوتيرة البطيئة للتحرير ترجع إلى خوف البعث من انهيار النظام وزوال سلطته (1993، ص: 15). وبالتالي، ومع دعم كافٍ ضد التحرير، من شأن النظام أن يتبع وتيرة إصلاحات تدريجية بدلًا من تلك الوتيرة المتسارعة التي أوصى بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وعلاوة على ذلك، تشير تجربة العقدين الماضيين في الإصلاحات إلى عملية الاندماج في السوق العالمي عن طريق استنزاف القطاع العام هي عملية فوضوية بنتائج غير محدّدة. وللبدء، ليس هناك ما يضمن أن يكون القطاع الخاص قادرًا على تحمل مسؤوليات توليد النمو التي من شأنها أن تساهم في مستويات معيشة أفضل للسكان السوريين. فطبيعة الأعمال الاقتصادية التي تسعى النخب السورية وراءها تندرج ضمن أعمال المضاربة التي لا تفيد سوى قلة من الناس على حساب الكثيرين. وقد يصل القطاع الإنتاجي في الاقتصاد إلى مرحلة الركود، وسيقع العبء الأكبر من هذه الأزمة الاقتصادية على العمال والفقراء من غير ريب، الأمر الذي من شأنه أن يحمل آثارًا سلبية على النخبة، إذ تتآكّل شرعية الأنظمة مع تزايد التباينات الاجتماعية. وهذا يفسر الحذر الذي تكشَّف في تنفيذ الإصلاحات التحريرية من جانب النظام، وتواطؤ الطبقات الحاكمة السورية.

أدى استقطاب الثروة في سورية إلى تباينات اجتماعية. وكان المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة الريع النفطي، والذي بحسب توقعات صندوق النقد الدولي سيتلاشى تمامًا بحلول العام 2020، الأمر الذي يمنع الدولة من الاستمرار في مسار إحلال الواردات، وفي غياب سياسة صناعية، تحولت إلى القطاع الخاص لرسم السياسات. وفي حين يصح القول إن آثار انخفاض النفط لم يُشعر بها بعد، وإن الدولة لا تزال تتمتع بدرجة من الاستقلالية في السياسة الاجتماعية بسبب الصادرات النفطية واكتشافات الغاز الجديدة، يسلط الباحث السوري، بسام حداد، الضوء على مجموعة من المشكلات الاجتماعية الاقتصادية في سورية. ويكتب:

إن معدل بطالة مرتفع أبدًا (بين 20 و25 في المئة بالاعتماد على المصدر) لا يعزّز سوى هذه التوقعات. فالطبقة الوسطى بأكملها منكمشة، كما يبدو، والطبقات العاملة السورية المحرومة خارج القطاع العام، بما فيها الفلاحون، تشعر بضغط الأوضاع السياسية والاقتصادية الحالية (حداد، 2001).

وتمثل الاستثمارات الحكومية في القطاع العام تدبيرًا احترازيًا لتوفير شبكات الأمان الاجتماعي، والتي يمكنها أن تخفف من الآثار السلبية للتحرير. ولا يمكن النظر إلى هذه الاستثمارات باعتبارها التزامًا أيديولوجيًا من الدولة تجاه القطاع العام كما يشير بسام حداد وغيره من الباحثين في سورية.

وفي حين يزعم الكثيرون، من حيث سلطة النظام، أن اليد القمعية للنظام لم تُرهق بعد، الأمر الذي يعتبر دلالة على تحمّل وثبات طبيعة الدولة السورية، ومع ذلك يبقى هناك دلالات على أن الدولة السورية في طور تغيير جدي ونوعي. وقد

زعزعت هذه التغيُّرات علاقات الحزب بالدولة، مبعدة حزب البعث التقليدي عن دوره المهيمن في الدولة. وحقيقة، لا ينبغي لأحد أن يستغرب هذا التغيُّر، فمسار التنمية الاقتصادية منذ الثمانينيات كان قد تورط في هذه العملية بالفعل. وفي الواقع، فقد خرجت القرارات السياسية من أيدي حزب البعث، وتُركت للقطاع الخاص منذ أن أصبح مهيمنًا على عملية وضع السياسات. وقد أصبح هذا التحول معروفًا بالتخلص من بعثنة الدولة de-Baathification، غير أنه يحمل مضامين مهمة لتحول الدولة كذلك. وعلى مدى سنوات، ظهر انقسام داخل حزب البعث، إذ اختار بعض البعثيين عصرنة أنفسهم، أي إعادة إنتاج أنفسهم من خلال التكيُّف مع اقتصاد السوق. وتهدف هذه المجموعة إلى قيادة مسار الانتقال الديمقراطي الليبرالي من خلال فسح المجال لتعدد الأحزاب السياسية المتنافسة. وفي الوقت نفسه، فإن النخبة والنظام يرغبان بوضوح بالقيام بقطيعة مع الماضي. وكما يلاحظ سامي مبيض: «ثمة تحركات لإسقاط كلمة «الاشتراكية» من أهداف حزب البعث، واستبدال الثالوث الموجود منذ زمن «الوحدة، الحرية والاشتراكية»، بـ «الوحدة، الديمقراطية والمساواة الاجتماعية» (مبيض، 2005).

ويبدو أن الدولة والاقتصاد السوري قد وصلا إلى مأزق حرج. وكان هناك محاولات مختلفة لإيجاد مخرج من المأزق الحالي من خلال فتح المجال السياسي. وفي غياب أي قوة واضحة لقيادة الاقتصاد، فإن النظام متردد بالخضوع لمطالب أي فئة معينة خوفًا من انهيار كامل للنظام السياسي. وعلى الرغم من أن معظم ثقة النظام وضعت في القطاع الخاص، غير أن الفشل المتكرر للقطاع الخاص في تنظيم الاقتصاد بشكلٍ فعال يثير علامات قلق بين مقاومي الإصلاح. وقد أصبح الوضع أكثر سوداوية في ضوء المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة الموجودة في سورية. وبحسب ما كتبت أميمة عبد اللطيف:

لقد انحدر الوضع الاقتصادي في البلاد بشكلٍ راعب. الشكاوى حول ارتفاع الأسعار وتدني الرواتب تعلو في كل مكان. ووفقًا لتقرير التنمية البشرية العربية، سورية لديها أدنى مستوى من الرواتب في العالم العربي. وبمعدل نمو اقتصادي عند 3.7 في المئة، وعدد سكان عند خط الفقر يقدّرون، بحسب الأرقام الرسمية بـ 1.5 مليون من أصل 18 مليونًا يشكلون مجموع سكان سورية، يكافح العديد من السوريين لتغطية نفقاتهم (عبد اللطيف، 2006).

الخاتمة

استلزم تاريخ الصراع الطبقي في سورية في فترة ما بعد الحرب تحريرًا تدريجيًا للقوى الاقتصادية من القيود السياسية والأنظمة الاجتماعية. وفي سورية، يبدو من الواضح أن العلاقات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية تحدِّد طبيعة الدولة والتنمية الاقتصادية حتى أواخر الستينيات عندما استخدم حافظ الأسد الدولة لإعادة تنظيم جوهري للإنتاج والعلاقات الاجتماعية في سورية. وقد أصبحت الدولة في سورية في عهد حافظ الأسد طبقة بحد ذاتها، والتي نظمت بشكلٍ مباشرٍ الاقتصاد السوري. وقد تحقق ذلك تمامًا لأن الطبقة الحاكمة القديمة المترسخة قد فشلت في تنظيم الاقتصاد، ومواجهة الأزمة الاجتماعية الاقتصادية التي اجتاحت سورية. وقد استمر هذا الانصهار للقوى السياسية والاقتصادية داخل الدولة حتى بداية التسعينيات عندما تكشفت أزمة اقتصاد الدولة المخطط. وقد أدى تخطيط الدولة إلى تمكين طبقة جديدة من المصالح الخاصة، والتي بدأت تسعى خلف استقلالية جزئية في تنظيم الإنتاج[19]. وهكذا، في فترة التسعينيات، أدت مرحلة حاسمة من تشكيل الدولة إلى بداية الفصل الرسمي بين الاقتصادي والسياسي، وهي العملية التي لم تزل مستمرة ولم تكتمل بعد.

ويمكن فهم هذه الوتيرة المتفاوتة لإصلاح السوق (الانفتاح أو التحرر) على أنها عملية معقدة من الانتقال إلى الرأسمالية والاندماج في السوق العالمي الرأسمالي. وتكمن صعوبة تحقيق هذه المهمة في توازن القوى الخاص، طبيعة مصالح الطبقة الحاكمة ودرجة ترابطها مع السوق العالمية. كما أنها تعتمد أيضًا على قدرة الطبقات الحاكمة على إعادة إنتاج نفسها ضمن

(19) ومن الجدير بالذكر أن البيئة العالمية قد خدمت أيضًا مثل هذه المصالح الخاصة كثيرًا مع مواصلة الولايات المتحدة لمشروعها في دمقرطة الشرق الأوسط. وقد وجه انهيار الكتلة الشرقية ضربة لاقتصادات تخطيط الدولة، والتي كان عليها أن تتعلم التأقلم مع البيئة الرأسمالية العالمية من خلال تعلُّم أدوات التراكم الرأسمالي.

العلاقات الاجتماعية القائمة حيث الروابط التقليدية (القرابة، الهويات القبلية وعلاقات المحسوبية) مستمرة داخل منظومة ما قبل الرأسمالية.

وعملية الانتقال في سورية، كما في عدد من الدول النامية الأخرى، مهمة في التطور التاريخي الأكبر للرأسمالية العالمية[20]. ومن أجل إعادة إنتاج المنظومة، تحتاج جميع الأطراف إلى أن تكون متكاملة، وأن تقسم مسؤولية إعادة إنتاج المنظومة ككل بين الدول الأعضاء كافة. وفي حين بُذل الجهد لتحقيق هذا الهدف، كانت النتيجة متناقضة ومتفاوتة[21]. وقد تعقد مشروع بناء الرأسمالية في الشرق الأوسط بسبب مرونة واستمرارية العلاقات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية. وبالتالي، ومن بين غيرها من العوامل مثل الاستعمار التي أدت إلى عملية متفاوتة من الانتقال والاندماج في الاقتصاد العالمي، كان استمرار العلاقات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية في سورية مهمًا حقًا. وفي الواقع، إن استمرار العلاقات الاجتماعية اللارأسمالية سمة مشتركة بين الكثير من الدول والمجتمعات العربية، والتي تسببت بالتأكيد بتعقيد عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق.

وفي سورية، يمكن القول إن الانتقال إلى الرأسمالية لم يحدث باعتباره انقطاعًا خالصًا عن أسلوب الإنتاج السابق. ويمكن فهم الانتقال بشكلٍ أفضل باعتباره عملية بطيئة، ولكن الأكثر أهمية أنها جدلية، تتوقف على توازن معين للقوى الاجتماعية في فترة تاريخية معينة. وبالتالي، ليس هناك من ضمان بألا تعود الطبقة الحاكمة إلى السلطة، ولا سيّما في سياق التغير الجذري في توازن القوى الاجتماعية[22]. وتمثل مؤسسات الدولة السورية أيضًا انعكاسًا للتفاعل المعقد بين مجموع العلاقات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية والدولة الحديثة، غير أنها لا تزال مركزية مع مؤسسات بتنظيم هرمي.

ومع استيلاء حافظ الأسد على السلطة في العام 1970، تم إطلاق عملية واعية للتطور الرأسمالي برعاية الدولة. وقد استلزم هذا المشروع موازنة مختلف القوى الاجتماعية في المجتمع السوري، وفي الوقت نفسه إحداث طبقات جديدة، والتي استفادت من التصنيع الذي قادته الدولة في الزراعة والصناعة. ولكن تناقضات التخطيط الذي تقوده الدولة أجبرها على تشجيع القطاع الخاص للاضطلاع بدور أكثر مركزية في تعبئة الموارد الاقتصادية وإدارة النمو. وكان عدم قدرة القطاع الخاص على تنفيذ مهمة النمو الاقتصادي والإدارة كفيلًا باستمرار دور الدولة في الاقتصاد طوال فترة الثمانينيات. ولم يكن حتى التسعينيات أن بدأ القطاع الخاص بالمطالبة باستقلالية أكبر في تنظيم الاقتصاد (وود، 1995، ص: 25). وطالبت قوى القطاع الخاص الناشئة بتحول في مؤسسات الدولة بهدف إلغاء تسييس القرارات الاقتصادية. ومع أن هذه المطالب لم تواجه معارضة جدية، إلا أن حزب البعث والنظام أكدا على الحذر والتحول التدريجي لمصلحة الحفاظ والدفاع عن الدولة ذاتها. ويخشى البعثيون أن يؤدي الانتقال السريع إلى اقتصاد السوق والتحول المفاجئ لمؤسسات الدولة إلى زعزعة استقرار الدولة تمامًا (ريتشاردز، 2001، ص: 50-51).

وفي العام 2005، احتفظت الدولة والاقتصاد في سورية ببعض جوانب الاقتصاد المخطط، والتي كان حزب البعث منخرطًا فيها بعمق في صوغ وتنظيم الاقتصاد. وتناقش المؤسسات المالية الدولية بأن علاقة وثيقة بين الدولة والحزب الحاكم لا تقدم إطارًا ملائمًا لتطوير ونجاح اقتصاد السوق. ويقال أيضًا إن هذا الانخراط العميق للحزب الحاكم في

(20) وقد انطوى التوسع الرأسمالي على إدماج المساحات غير المتكاملة والعلاقات الاجتماعية في إطار العلاقات الاجتماعية الرأسمالية المهيمنة. ووفقًا لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإن سورية تمثل اقتصادًا منغلقًا نظرًا إلى مستوى روابطها التجارية الدولية المتدنية. كما ينعكس عدم اندماجها في السوق العالمي الرأسمالي في المستوى المنخفض للمديونية لديها، بحسب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وقد بقيت ديون سورية عند مستويات يمكن التحكم فيها جيدًا، واحتياطاتها من العملة الأجنبية يمكن أن تدعمها لمدة تصل إلى سنتين ونصف. وعلى الرغم من أن الحجة من أجل الإصلاح الاقتصادي تستخدم آفاق انخفاض النفط كسبب رئيسي، غير أن النفط لا يشكل سوى 15 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لسورية، والاقتصاد السوري يمثل أحد أكثر الاقتصادات تنوعًا في العالم العربي كله. وينقسم الاقتصاد السوري إلى الزراعة، الصناعة (المواد الغذائية، زيت الزيتون)، المنسوجات، المستحضرات الدوائية، الهندسة، السلع الاستهلاكية المعمرة، ومع الوقت، مع اندماج أكبر في سوق العالم العالمية، انخفضت حصة قوة العمل في الزراعة بشكلٍ كبيرٍ، بينما ارتفعت نسبة قوة العمل في الخدمات والبناء (صندوق النقد الدولي، 2005أ، 2005ب؛ تقرير الأمم المتحدة حول سورية، 2005). الولايات المتحدة، مكتبة الكونغرس، تقرير حول سورية.

(21) أشير هنا إلى مشروع الولايات المتحدة في "الدمقرطة أو نشر الديمقراطية" في بلدان الجنوب منذ نهاية الحرب الباردة كعملية زرع المؤسسات الديمقراطية الليبرالية.

(22) بينما أفكر هنا في عودة الطبقة الحاكمة القديمة المحافظة في سورية في عهد حافظ الأسد، فإن حالة مماثلة وقعت في فرنسا في القرن التاسع عشر عندما استعادت الطبقة الحاكمة القديمة سلطتها في عهد الإمبراطورية الثانية للويس نابليون بونابرت تمامًا عندما كانت القوى التقدمية تعلق آمالًا كبيرة وتتوقع تحولًا اجتماعيًا جذريًا (انظر كارل ماركس، 1963).

الاقتصاد وداخل الدولة يمثل دولة ضعيفة، والتي قد تنهار عندما يفقد الحزب الحاكم سلطته. ولإزالة هذه الشكوك، تحتاج سورية إلى تحديث دولتها واقتصادها. وقد استخدم احتمال انخفاض إنتاج النفط في العقد المقبل كذريعة لتحذير سورية لتنويع قاعدة صادراتها. وقد تقابلت عملية الاندماج الاقتصادي العالمي وإعادة الهيكلة الرأسمالية في سورية بتفكيك المظاهر الاشتراكية والتقدمية لحزب البعث.

وعلى الرغم من أن هذه المقترحات لم تصدر إلا في العام 2005، غير أن سورية كانت قد شرعت بالفعل بسلسلة من الإصلاحات في كل من اقتصادها ودولتها منذ السبعينيات. والفرق بين سورية وغيرها من دول الشرق الأوسط هو أن التحرر قد نتج من ضغوط من القوى المحلية ردًا على الأزمة الاقتصادية الاجتماعية في سورية منذ السبعينيات.

وبحلول العام 1991، كان تحول جدي قد حصل في الاقتصاد السوري. وقد عكس هذا التحول باتجاه اقتصاد السوق تحولًا أكبر في طبيعة مصالح الطبقة الحاكمة، وإعادة توجيهها نحو الاقتصاد العالمي في التسعينيات. وعند هذه المرحلة، كانت الطبقات الحاكمة في سورية تتألف من أربعة مجموعات مختلفة. وكانت المصالح المنقسمة داخل فصائل الطبقة الحاكمة، فضلًا عن الحاجة إلى استقرار النظام والدولة، هي العوامل الرئيسية التي أدت إلى تعثر عملية التحرر في الاقتصاد السوري. وقد تمت مقاومة التحرر من كل من موظفي القطاع العام والجناح العسكري للبعث، والذي كانت سلطته لتنهار إذا ما تم تحرير الاقتصاد السوري بالكامل (صايغ، 2005). وتعقدت هذه العملية أكثر من جرّاء العلاقة الوثيقة بين حزب البعث والجيش. وقد استلزم مسار التحديث والتحول باتجاه اقتصاد السوق عملية تدمير ذاتي لحزب البعث. ولم تؤدِّ إعادة هيكلة الدولة إلى الحد من دور الدولة، بل حولت بدلًا من ذلك دور الدولة لخدمة مصالح القطاع الخاص (مثلًا، تنفيذ قوانين جديدة، صرف البعثيين واستبدالهم بالتكنوقراطيين وممثلي القطاع الخاص).

كان الاقتصاد السياسي لبناء الدولة في عهد حافظ الأسد يقوم على الحفاظ على توازن دقيق بين القوى الاجتماعية كافة، أقلها خلال المرحلة الأولى من الانفتاح. وبمواجهة أزمة سياسة إحلال الواردات والبيئة الدولية المعادية من حيث المساعدات المالية والدعم في الثمانينيات، اختار الأسد جانب التجار وملاك الأراضي، بينما سحق أي معارضة لسياساته. وعلى الرغم من الخطوات المتواضعة للانضمام للاقتصاد العالمي، واصل الأسد الحفاظ على التوازن بين مختلف القوى الاجتماعية ولا سيّما بين الفصائل المختلفة للنخبة ومحدثي النعمة. وقد أصبح هذا النمط من القيادة السياسية إرث الأسد، وتم التخلي عنه أو إنه لم يعد من الممكن استمراره في عهد ولده بشار.

وعلى مدى الخمس وثلاثين سنة الماضية، كان توازن القوى لمصلحة الإصلاحيين الليبراليين الذين وطدوا هيمنتهم على السياسة الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، تم إبعاد فلول النظام الدولاني، أي البرجوازية الصناعية التقليدية، والقوات الأمنية والعسكرية عن الدولة من خلال شل حركة حزب البعث وإعادة هيكلة الدولة. في عهد نظام حافظ الأسد، كانت القوات الأمنية والعسكرية قد اكتسبت سلطتها من خلال ارتباطها بالدولة وروابطها الاقتصادية مع طبقات التجار الذين كانوا يقدمون لها الخدمات ويؤمنون الحماية. كانت هذه العلاقة ممكنة طالما كانت سورية تحافظ على سياسة اقتصادية حمائية، بينما تقوم أيضًا بالحفاظ على دور مركزي لحزب البعث داخل الدولة. ومع تحرير الاقتصاد وتحول الدولة، لم يعد من الممكن وجود هذا الدور التقليدي للجيش مع زوال القاعدة المادية لوجوده. وكان هناك أمام البرجوازية القديمة خياران: إعادة توجيه نفسها وإصلاحها لتتكيف مع مطالب السوق العالمي والتخلص من روابطها القديمة مع الجيش أو الإفلاس. ولا يزال من المبكر جدًا تحديد أي مسار سوف تختار. وبالنسبة للجيش، فإن افتقار النظام للشرعية هو السبب الأخير المتبقي لوجوده. وهذا ما يفسر تضييق الخناق على المجتمع المدني من جانب الجيش في نهاية ربيع عام 2001، كشكل من الصراع على السلطة والبقاء من جانب النظام البعثي وأجهزته العسكرية.

وقد أدى الدافع لأن تصبح قادرة على التنافس بالدولة السورية إلى إزالة جميع أنواع الحواجز أمام تدفقات رأس المال والاستثمارات. وفي الوقت نفسه، قامت الدولة بخفض أو إلغاء السياسات الاجتماعية، معرضة العمال والفلاحين غير المؤمنين لقوى السوق. فإن الحفاظ على درجة معينة من مشاركة القطاع العام سينقذ الدولة من الانهيار الكامل من خلال تخفيف آثار نشاط القطاع الخاص على المجتمع. ومع ذلك، ومع أن جميع البعثيين قد توصلوا إلى اتفاق حول ضرورة الإصلاح؛ فإن الخلاف يميل لأن يكون أكثر حول وتيرة وطبيعة الإصلاح، وليس بالضرورة حول الانتقال إلى اقتصاد السوق.

المراجع

أحسان، س. أ. (1984) (Ahsan. S. A.)، السياسة الاقتصادية وهيكلية الطبقة في سورية: 1958-1980، المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط، 16، 301-323.

باهوت، جي. (1993) (Bahout. J)، مجتمع الأعمال السوري، سياساته وآفاقه، في: إيبرهارد. كينل (E. Kienle)، (محرر)، سورية المعاصرة: التحرير بين الحرب الباردة والسلام البارد، لندن: مطبعة الأكاديمية البريطانية بالتعاون مع مركز دراسات الشرق الأدنى والأوسط، كلية الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن.

بوش، جورج. دبليو (2003)، الحرية في العراق والشرق الأوسط، (خطاب دعوة لإقامة الديمقراطية في الشرق الأوسط)، 6 تشرين الثاني / نوفمبر، 2003. متوافر على الرابط: (http://www.state.gov/p/nea/rls/rm/26019.htm).

كليفلاند، دبليو. ال. (2000) (Cleveland. W. L.)، تاريخ الشرق الأوسط الحديث (الطبعة الثانية)، كولورادو: ويستفيو.

هينيبوش، رايموند (1990) (Hinnebusch. R.)، السلطة الاستبدادية وتشكيل الدولة في سورية البعثية: الجيش، الحزب والفلاحين، بولدر، كولورادو: ويستفيو.

هينيبوش، رايموند (1993) (Hinnebusch. R.)، التحرير في سورية: صراع العقلانية السياسية والاقتصادية، في: كينل إيبرهارد (K. Eberhard)، (محرر)، سورية المعاصرة: التحرير بين الحرب الباردة والسلام البارد، لندن: مطبعة الأكاديمية البريطانية بالتعاون مع مركز دراسات الشرق الأدنى والأوسط، كلية الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن.

كرشيناز، م. (Karshenas, M.)، العقبات الهيكلية أمام التكيُّف الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط: جوانب التجارة الدولية، في: اتش، هاكميان وم. زيبا (H. Hakimian & M. Ziba)، (محرِّران)، الدولة والتغيير العالمي: الاقتصاد السياسي للانتقال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ريتشموند، ساري: كرزون.

كينل، إيبرهارد (1993) (Kienle. E.)، مقدمة: التحرير بين الحرب الباردة والسلام البارد. في: إيبرهارد كينل، (محرر)، سورية المعاصرة: التحرير بين الحرب الباردة والسلام البارد، لندن: مطبعة الأكاديمية البريطانية بالتعاون مع مركز دراسات الشرق الأدنى والأوسط، كلية الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن.

لاوسون، ف. (Lawson. F.)، تاريخ التحرير في سورية، في : ب. بريش (B. Berch)، (محرر)، السلطة والاستقرار في الشرق الأوسط، لندن، زد بوكس.

معوز م. ويانيف أ. (Ma'oz. M., & Yaniv. A.)، (محرِّران) (1986)، سورية في ظل الأسد: القيود الداخلية والمخاطر الإقليمية، لندن، كرونت هيلم.

ماركس، كارل (1963) (Marx. K.)، الثامن عشر من برومير لويس بونابرت، نيويورك: ناشرون دوليون.

نصر الله، فداء (1993)، سورية بعد الطائف: لبنان واللبنانيين في السياسات السورية. في: إيبرهارد كينل، (محرر)، سورية المعاصرة: التحرير بين الحرب الباردة والسلام البارد، لندن: مطبعة الأكاديمية البريطانية بالتعاون مع مركز دراسات الشرق

الأدنى والأوسط، كلية الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن.

أولسون، آر. دبليو (1982) (Olson. R. W.)، البعث وسورية، 1947 إلى 1982: تطور الأيديولوجية، الحزب، والدولة، برينستون: مطبعة كينغستون.

أوين، آر. وباموك، س. (1999) (Owen. R.. & Pamuk, S.)، تاريخ اقتصادات الشرق الأوسط في القرن العشرين، كامبريدج، ماساشوستس: جامعة هارفارد.

بيرتيس، فولكر (1992) (Perthes. V.)، القطاعين الصناعي والتجاري السوريين الخاصين والدولة، المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط، 24 (2)، 207-230.

بيرتيس، فولكر (1993) (Perthes. V.)، مراحل التحرير الاقتصادي والسياسي، في: إيبرهارد كينل، (محرر)، سورية المعاصرة: التحرير بين الحرب الباردة والسلام البارد، لندن: مطبعة الأكاديمية البريطانية بالتعاون مع مركز دراسات الشرق الأدنى والأوسط، كلية الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن.

بيرتيس، فولكر (2004) (Perthes. V.)، سورية في عهد بشار الأسد: التحديث وحدود التغيير، نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.

بيتران، تابيثا (Petran. T.)، سورية، نيويورك: بريغر.

بولينغ، س. (1993) (Polling. S.)، قانون الاستثمار رقم10: أي مستقبل للقطاع الخاص؟، في: إيبرهارد كينل، (محرر)، سورية المعاصرة: التحرير بين الحرب الباردة والسلام البارد، لندن: مطبعة الأكاديمية البريطانية بالتعاون مع مركز دراسات الشرق الأدنى والأوسط، كلية الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن.

كويليام، نيل (1999) (Quilliam. N.)، سورية والنظام العالمي الجديد، المملكة المتحدة: إيثاكا.

ريتشاردز، آلان (2001) (Richards. A.)، الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي في الشرق الأوسط: تحدي الحوكمة، مشروع راند.

صالحاني، كلود (2003) (Salhani. C.)، سورية على مفترق طرق، سياسات الشرق الأوسط، 10 (3)، 136-143.

صايغ، يزيد (2005) (Sayyigh, Y.)، الولايات المتحدة والدعم الأوروبي للإصلاح الديمقراطي: النيات والممارسات كما ترى في الشرق الأوسط، في بيرجيت. رابيك (Birgitte, Rahbek)، (محرر)، الدمقرطة في الشرق الأوسط، لندن: جامعة آرهوس.

سيل، باتريك (1993) (Seale, P.)، مقدمة، في: إيبرهارد كينل، (محرر)، سورية المعاصرة: التحرير بين الحرب الباردة والسلام البارد، لندن: مطبعة الأكاديمية البريطانية بالتعاون مع مركز دراسات الشرق الأدنى والأوسط، كلية الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن.

سكر، نبيل (1993)، أزمة عام 1986 وخطة سورية للإصلاح، في: إيبرهارد كينل، (محرر)، سورية المعاصرة: التحرير بين الحرب الباردة والسلام البارد، لندن: مطبعة الأكاديمية البريطانية بالتعاون مع مركز دراسات الشرق الأدنى والأوسط، كلية الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن.

وود، إيلن ميكسنز (1995) (Wood, Ellen Meiksins)، الديمقراطية في مواجهة الرأسمالية، لندن، فيرسو.

زونس، ستيفن (2004) (Zunes, Stephen)، السياسة الأميركية تجاه سورية وانتصار التيار المحافظين الجدد، سياسات الشرق الأوسط، 11(1)، 52-69.

التقارير والمقالات الإخبارية:

عبد اللطيف، أميمية (2006)، ماذا عن سورية الآن؟ متوافر على الرابط:

(re202.htm /783/http://weekly.ahram.org.eg/2006).

حداد، بسام (2001)، الأعمال كالمعتاد في سورية؟، مشروع أبحاث ومعلومات الشرق الأوسط (MERIP)، خريف، متوافر على الرابط:

(http://www.merip.org/mero/mero090701.html).

حداد، بسام (2005)، معضلة سورية الغريبة، مشروع أبحاث ومعلومات الشرق الأوسط (236) (MERIP)، خريف، متوافر على الرابط:

(www.merip.org/mer/mer236/haddad.html).

صندوق النقد الدولي، (2005أ)، الجمهورية العربية السورية: تقرير مشاورات المادة الرابعة لموظفي صندوق النقد الدولي 2005؛ والإخطار العام حول مناقشة المجلس التنفيذي. تقرير صندوق النقد الدولي، تقرير البلدان رقم: 356/05، تشرين الأول / أكتوبر.

صندوق النقد الدولي، (2005ب)، الجمهورية العربية السورية: الملحق الإحصائي، تقرير صندوق النقد الدولي، تقرير البلدان رقم: 355/05، تشرين الأول / أكتوبر.

مكتبة الكونغرس، قسم البحوث الفدرالية، ملف البلد: سورية (2005)، متوافر على الرابط:

(http://lcweb2.loc.gov/frd/cs/profiles/Syria.pdf).

مبيض، سامي، اجتثاث سهل للبعثنة في سورية، الأهرام الأسبوعي، متوافر على الرابط:

(re6.htm/788/http://weekly.ahram.org.eg/2006).

وحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU)،الإشارة المرجعية للدراسة:

يجوز استخدام هذه الدراسة لأغراض البحث والتدريس والتعلم بشرط الإشارة المرجعية إليها، كالآتي:

جويا، أنجيلا (2008). الانتقال السوري، 1970-2005: من مركزية الدولة إلى اقتصاد السوق. ترجمة فاتن شمس، مراجعة حازم نهار، ميسلون للثقافة والترجمة والنشر.

المصدر الأساسي: دراسة قُدِّمت في مؤتمر (الإصلاح الاقتصادي في سورية)، مركز الدراسات السورية، جامعة سانت أندروز، اسكتلندا، 10-12 أبريل 2008.

حقوق النشر

هذا المصنف منشور برخصة الإبداع المشاعي

(2005)، سورية في لمحة: 2006-2007. تقرير البلد، وحدة الاستخبارات الاقتصادية، 15 شارع ريجنت، لندن SWIY 4LR، المملكة المتحدة.

تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية العربية (2005) ،(AHDR)، التقرير العربي للتنمية البشرية 2004: نحو الحرية في العالم العربي، سورية، الأمم المتحدة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2005) ،(UNDP)، سياسات الاقتصاد الكلي للحد من الفقر: حالة سورية، الأمم المتحدة.

الكونغرس في الولايات المتحدة، (2003)، قانون محاسبة سورية، متوافر على الرابط:

(html.7-20040511/05/http://www.whitehouse.gov/news/releases/2004).

ميسلون
للثقافة والترجمة والنشر
Maysaloon for Culture, Translation and Publishing

باريس، فرنسا: 0033 6 25 77 62 61
إسطنبول، تركيا: 0090 531 245 0871
الموقع الإلكتروني: www.maysaloon.fr
البريد الإلكتروني: info@maysaloon.fr